الهوية الوطنية الفلسطينية:
خصوصية التشكل والإطار الناظم

عبد الفتاح القلقيلي و أحمد أبو غوش

بديل
المركز الفلسطيني
لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

BADIL
Resource Center
for Palestinian Residency and
Refugee Rights

الهوية الوطنية الفلسطينية:
خصوصية التشكل والإطار الناظم

ورقة عمل رقم ١٣

نيسان ٢٠١٢

عبد الفتاح القلقيلي و أحمد آبو غوش

بديل
المركز الفلسطيني
لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

BADIL
Resource Center
for Palestinian Residency and
Refugee Rights

إصدار: بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

الرقم المعياري الدولي المتسلسل: ISSN:1728-1660، رقم الطلب : JC599.P3G3212 2010

©مركز بديل، ٢٠١٢
جميع حقوق النشر محفوظة. مركز بديل يشجع على استخدام/اقتباس المعلومات التي تحتويها هذه الورقة، لكن يشترط أن يشار إلى مصدر المعلومة/الاقتباس إشارة كاملة.

عبد الفتاح القلقيلي و أحمد أبو غوش

الهوية الوطنية الفلسطينية: خصوصية التشكل والإطار الناظم

صورة الغلاف: كاريكاتير للفنان ناجي العلي

بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

ص ب ٧٢٨، بيت لحم، فلسطين
هاتف: 970-2-277-7086
تلفاكس: 970-2-274-7346
Email: info@badil.org
Website: www.badil.org

عن المؤلِّفَين:

عبد الفتاح القلقيلي:

عبد الفتاح القلقيلي (أبو نائل) كاتب وباحث فلسطيني، شغل لعدد من السنوات-قبل تقاعده- منصب أمين عام المجلس الأعلى للتربية والثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية، كما عمل سفيرا لفلسطين في عدد من الدول الآسيوية والإفريقية والأوروبية. صدر له العديد من المؤلفات البحثية منها: الأرض في ذاكرة الفلسطينيين (بحث في التاريخ الشفوي)، معجم كتاب وأدباء فلسطين بالاشتراك مع نزيه أبو نضال، وأخرى أدبية ساخرة منها: يوميات اللئيم والظريف، على الرصيف.

أحمد أبوغوش:

احمد حسن أبو غوش أسير محرر. دبلوم عالي دراسات إسرائيلية. كاتب وباحث. نشر له ديوانان الأول بعنوان كلمات كانت مسجونة، سنة ١٩٨٩، والثاني بعنوان: الحب والليل والزنزانة، سنة ١٩٩١. كما نشر له ثلاثة مؤلفات الأول: ملاحظات حول التطور العربي والمسألة القومية، سنة ١٩٩٤، والثاني: سجون الاحتلال: رحلة من القمع إلى السلطة الثورية. مشاركة وتحرير، والثالث، التنمية في دول المحيط تحرر لا حرية. بالإضافة إلى عدد من الأبحاث في الشؤون الإسرائيلية وغيرها.

المحتويات

عن الورقة ٧

الفصل الأول: مفهوم الهوية والهوية الوطنية

أولاً: التأسيس النظري ٩

ثانياً: مستويات التعبير عن الهوية ١١

ثالثاً: في مفهوم الهوية الوطنية ١٣

الفصل الثاني:الهوية الوطنية الفلسطينية: التبلور والتطور والخصوصية

أولاً: التبلور والتطور..... ١٧

ثانياً: الهوية الفلسطينية: الملامح والخصوصية ٢٠

الملامح المبكرة لتبلور الهوية الفلسطينية ٢٠

الهوية ما بين القطري والقومي والاممي ٢١

اثر النكبة وتداعياتها على الهوية ٢٣

اثر المقاومة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية على الهوية ٢٦

الفصل الثالث:اللاجئون الفلسطينيون والهوية الوطنية

أولاً: اثر اللجوء على هوية اللاجئين والهوية الفلسطينية ٣٠

مفهوما الأرض والوطن ٣٠

امتداد القرية والروابط العائلية ٣١

قسوة اللجوء والتمييز ضد اللاجئ ٣١

ثانياً: اثر التطور البنيوي (الاجتماعي الاقتصادي) للاجئين على هويتهم الفرعية والهوية الوطنية ٣٢

اللجوء: زوال تناقضات ونشوء اخرى ٣٣

اللجوء: لا اندماج، لا مساواة، ولا تنازل عن العودة ٣٣

اللجوء: معاناة متفاوتة ولكن هوية جامعة ٣٤

المخيم وحدة إنتاج نضالي وهوياتي..... ٣٦

الفصل الرابع:العوامل المؤثرة في الهوية الوطنية الفلسطينية

أولاً: الادوات الثقافية وتاثير مضامينها على الهوية الوطنية ٣٩

ثانياً: اثر التحولات السياسية على الهويات الفرعية والهوية الوطنية ٤٣

ثالثاً: اثر التحولات في الفكر السياسي والممارسة النضالية على الهوية ٤٦

رابعاً: اثر واقع ما بعد اوسلو على الهوية ٤٨

الخاتمة ٥٥

عن الورقة:

اعتاد بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين ان يتناول في اوراق العمل التي يصدرها قضية جوهرية من قضايا الصراع. وقد كانت اوراق العمل السابقة تركز غالبا على القضايا القانونية واخرى سياسية. كما وكانت تستهدف وتخاطب المجتمع الدولي عموما، او فئة الخبراء والاكاديميين. وتمتاز ورقة العمل هذه والتي تحمل الرقم ١٣ والتي جاءت تحت عنوان: الهوية الوطنية الفلسطينية: خصوصية التشكل والإطار الناظم بانها موجهة الى الداخل الفلسطيني. هذه الورقة تسلط الضوء على قضية جوهرية من قضايا الصراع ولكن من نوع مختلف. فهي تتناول تبلور الهوية الوطنية الفلسطينية، وتطورها، ومضامينها، والعوامل الاساسية المؤثرة فيها. كما انها لا توغل في بحث النظريات ذات الصلة، ولا تهدف الى اثارة الجدل حول المفهوم بذاته، انما تبحث في خصوصية تشكل وتطور الهوية الفلسطينية كمفهوم وتجسيد.

رغم ان الورقة لا تناقش الدلالة/ ات القانونية لمفهوم الهوية، الا انها تنطلق اساسا من ان الهوية حق انساني، سواء اخذت بالمعنى الجماعي لانها بذلك تقع في صلب مفهوم الحق في تقرير المصير، او بالمعنى الفردي لانها حينها تتصل بالحق في الجنسية او المواطنة. وتخلص الورقة الى ان تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية ضرورة تحررية تتطلب عملا ممنهجا ينسجم مع مرحلة ومتطلبات التحرر الوطني.

الورقة بطبيعتها نقدية، اذ انها تسعى الى الاجابة على سؤال تراجع الخطاب الفلسطيني والقيم والثقافة الوطنية عموما في ظل استمرار الصراع بلا حل، واثر ذلك على الهوية والكيانية والحقوق الوطنية الفلسطينية. ضمن هذا السياق، من الجدير لفت الانتباه الى ان فكرة الورقة استمدت من انتقاد ولوم جيل م ت ف الذي عاصر فترة المد الكفاحي للجيل الجديد. فكثيرا ما يؤخذ على الجيل الجديد فقر ثقافته الوطنية، وضعف انتمائه، او قابليته المفرطة للاغتراب بمعناه الواسع. وبصرف النظر عن دقة النقد او تفاصيله، او حتى مشروعيته، تبقى قضية الهوية الوطنية، بما يشمل الخطاب السياسي، والثقافة الوطنية باشكالها، والانتماء بتعبيراته، قضية جوهرية تستحوذ على اهمية استرايتجية، خصوصا في مرحلة التحرر الوطني التي لما تنجز بعد.

ولعله من المناسب القول هنا ان رغبة بديل في تبسيط اللغة والمفاهيم دونما ابتذال او تسطيح هي من اكثر المسائل «التقنية» التي واجهت مؤلفي الورقة؛ ذلك ان الفئة المستهدفة اساسا هي الجيل الجديد. ولتحقيق هذه الغاية؛ اي الوقوف على سؤال الهوية الفلسطينية بموضوعية وعلمية من جهة، وتقديم الورقة كمادة دعوية تعبوية من جهة ثانية، فقد ارهق بديل المؤلفين خلال عملية التحرير والمراجعة والتدقيق. ولان مسألة تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية مسؤولية الجميع، فقد ارتأى مركز بديل اصدار هذه الورقة كجزء من عمله الدعوي، وبهدف تكثيف الضوء على مكامن ضعف وقوة الهوية الوطنية واثر ذلك على مسيرة التحرر والعودة.

الفصل الأول

مفهوم الهوية والهوية الوطنية

أولاً: التأسيس النظري

يشتق المعنى اللغوي لمصطلح الهوية من الضمير (هو). أما مصطلح الهوية المركب من تكرار (هو) فقد تمّ وضعه كاسم معرّف بـ«أل»، ومعناه «الإتحاد بالذات». ويشير مفهوم الهوية إلى ما يكون به الشيء هو هو؛ أي من حيث تشخصه وتحققه في ذاته وتمييزه عن غيره؛ فمفهوم الهوية يشكل وعاء الضمير الجمعي لأي تكتل بشري، ومحتوى هذا الضمير في ذات الآن، بما يشمله من قيم وعادات ومقومات تكيّف وعي الجماعة وإرادتها في الوجود والحياة داخل نطاق الحفاظ على كيانها.[1]

وتعبّر الهوية عن حقيقة الشيء المطلقة المشتملة على صفاته الجوهرية، التي تميّزه عن غيره، كما تعبّر عن خاصية المطابقة؛ أي مطابقة الشيء لنفسه أو لمثيله. وبالتالي، فالهوية الثقافية لأي شعب هي القدر الثابت والجوهري والمشترك من السمات والقسمات العامة التي تميز حضارته عن غيرها من الحضارات.

ويقف «امارتيا صن» موقف الرافض للزعم الذي تقدم به «صمويل هنتنغتون» بأن الغرب كان غربا منذ زمن بعيد، وأنه كان وما زال هو الممثل الوحيد لقيم التسامح، فضلا عن النظرة إلى الديمقراطية باعتبارها جوهريا فكرة غربية. ويبني «أمارتيا صن» نقضه لهذا الزعم القائل بالطبيعة الغربية للديمقراطية على شكل قفزة من اليونان إلى الغرب الحديث على عدة أسباب، منها: اعتباطية التصنيف في تعريف الحضارة بتعبيرات عنصرية. والزعم بأن الديمقراطية هي فقط عملية التصويت متناسين التشاور . . . « وتقاليد النقاش العام، وهو ما يمكن أن نجدها في كل مكان من العالم.» بعبارة واضحة يؤكد صن بأن العالم الغربي «لا يمتلك حقوق ملكية الأفكار الديمقراطية» مشيرا إلى أن الأشكال الدستورية العصرية جديدة نسبيا؛ إلا أن تجلياتها في شكل المشاركة والمناقشة العامة كانت منتشرة في العالم.[2]

---

١ انظر: عباس الجراري، مكونات الهوية الثقافية المغربية، مقال نشر ضمن كتاب: الهوية الثقافية للمغرب، كتاب العلم، السلسلة الجديدة، الطبعة الاولى، ١٩٨٨، ص ٢٢.

٢ انظر: أمارتيا صن، الهوية والعنف ـ وهم المصير الحتمي- العدد ٣٥٢ لشهر يونيو ٢٠٠٨ من سلسلة عالم المعرفة- الكويت. ترجمة الأديبة والمترجمة سحر توفيق. صدر في طبعته الأصلية بنيويورك سنة ٢٠٠٦. (فيما بعد امارتيا، الهوية والعنف)، ٢٠٠٨، ص ١٢.

يقف أمارتيا صن عند ما يسمى بالعلوم الغربية ليؤكد بأنها اعتمدت على تراث عالمي، وهناك مجموعة كبيرة من المساهمين في هذه العلوم ومن مجتمعات متعددة. فإذا كان صحيحا أن ثمة اعتراف بما قدمه الغرب على مدى القرون القليلة الماضية، فان « . . . افتراض أن ذلك كله كان نتيجة ازدهار «حضارة غربية « منفصلة تماما، نشأت في عزلة مدهشة، هو وهم خطير. »

فمن نافلة القول تأكيد ما أثبتته الدراسات السوسيولوجية من أن لكل جماعة أو أمة مجموعة من الخصائص والمميزات الاجتماعية والنفسية والمعيشية والتاريخية المتماثلة التي تعبّر عن كيان ينصهر فيه قوم منسجمون ومتشابهون بتأثير هذه الخصائص والميزات التي تجمعهم. ومن نافلة القول التأكيد أيضا أن الشرق لم يكن دائما استبداديا، ولن يظل كذلك. فالاستبدادية والديموقراطية وجدتا بدرجات متفاوتة أثناء تطور الجماعات الأثنو-اجتماعية، والديموقراطية هي نتاج لتطور اجتماعي اقتصادي سياسي بنيوي برز بشكل أوضح في ظل التشكل الرأسمالي للمجتمعات المعاصرة، وقيام الدولة القومية الحديثة.

ومن هذا الشعور القومي ذاته، يستمد الفرد إحساسه بالهوية والانتماء. يحسّ بأنه ليس مجرد فرد نكرة، وإنما يشترك مع عدد كبير من أفراد الجماعة في عدد من المعطيات والمكونات والأهداف، وينتمي إلى ثقافة مركبة من جملة من المعايير والرموز والصور. فنحن نتفق تماما مع «نوربير إلياس» في أنه « لا توجد هوية للأنا بدون هوية للنخبة». [٣]

ومن خلال دراسة الطور القومي للجماعات الإثنو-اجتماعية يتضح أنه بقدر نضوج القومية يتبلور ويتعزز الشعور بها والإنتماء إليها. أما في حالة انعدام شعور الفرد بهويته نتيجة عوامل داخلية وخارجية، فقد يتولد لديه ما يمكن أن تسميته أزمة الهوية التي تفرز بدورها أزمة وعي، تؤدي إلى ضياع الهوية نهائيا. [٤]

الهوية بهذا المفهوم حديثة الاستعمال، ولكنها اكتسحت في بحر بضعة عقود مجمل العلوم الإنسانية. فقد فرض هذا المفهوم نفسه حتى غدا بمثابة كلمة سحرية، وذلك في تحليل حقائق جد متنوعة مثل علم نفس الأفراد، وتحولات الأديان، والعلاقات بين النساء والرجال، وموضوعات المهن، والحياة الأسرية، والهجرة، والصراعات العرقية.
اما مفهوم الهوية بشكل عام فيمكن أن يُعد ضمن المفاهيم التي ليس لها تاريخ. فهي تعتبر مفهوما فلسفيا، يرجع استعمالها إلى الأصول الأولى للفكر. فالفلاسفة ما قبل سقراط، مثل بارميندس أو هراقليطس، كانوا دائما حائرين حول مسألة «هو ذاته والآخر»، وكيف يمكن التوفيق بين التغير والهوية.

مفهوم الهوية في مدلولاته الحديثة هو التشخص والشخصية. وهو ما قال به ابن حزم في «الفصل بين الملل والنحل» بأنه: « هو أن كل ما لم يكن غير الشيء فهو هو بعينه؛ إذ ليس بين الهوية والغيرية وسيطة يعقلها أحد البتة، فما خرج عن أحدهما دخل في الآخر». وهو ما التمسه الأستاذ جميل صليبا في معرض المقابلة بينها وبين الغيرية حين عرّف الهوية (في المعجم الفلسفي) بأنها: «المميز عن الأغيار». فهي تستخدم بمعنى الهيئة، والأوصاف الظاهرة، ويأتي مقابلا لها الأوصاف النفسية والجوهر.

---

٣ انظر: أباهر السقا، دراسة سوسيولوجية عن الهوية الاجتماعية، في « اللاجئون الفلسطينيون: حقوق، وروايات، وسياسات، تحرير أبو شمالة، عبد الرحمن، معهد أبو لغد للدراسات العليا، جامعة بيرزيت،(فيما بعد اباهر السقا، اللاجئون الفلسطينيون)، ٢٠١١، ص ٢١٢.

٤ انظر: محمد أزرقي بركان، التحول هل هو بناء الهوية أم تشويه لها؟، مجلة فكر ونقد ، العدد ١٢ ، أكتوبر ١٩٩٨ ، ص ٥٦/نقلا عن مصطفى الطالب: http://www.maghress.com/essanad/٧٢٩٧

لقد ذاع مفهوم الهوية عالميا وعربيا منذ ستينيات القرن المنصرم، ومع الصعود القومي والثوري في منطقتنا، نتيجة حمأة الصراع الدولي أو الثقافي منذ هذا التاريخ، واهتمام العديد من المجالات العلمية بدراسته. ويصح في ذلك قول المؤرخ «ألفرد كروزر الذي يقول: « القليل من المفاهيم هي التي حظيت بالتضخم والاهتمام الذي عرفه مفهوم الهوية، حيث أصبحت الهوية شعارًا طوطميا، وأصبح بديهيا أن يحل كل الإشكاليات المطروحة». فصرنا نسمع عن خطاب الهوية، أي تلك الخطابات التي تقوم في أسسها الفكرية على تصور خاص للهوية، يمكن التمثيل لها بالتيارات القطرية والقومية والوحدوية والإسلامية، كما نسمع عن سياسات الهوية أي السياسات التي تمثل الهوية مصدرا لشرعيتها وسندا لها كحقوق الأقليات في تقرير مصيرها أو الصراعات الأهلية وسلطات الحكم الذاتي. . . إلخ.

الهوية إذن تتحقق في مجال الاتصال بالآخرين، حتى يصح القول إن هوية الفرد الواحد تتبدل حسب اتصالاته ومواقفه ومواقعه المختلفة؛ فالهوية معطى من الآخرين وانعكاس ظاهر وكامن لمواقفنا منهم وردود فعلنا عليهم. وهنا نؤكد على أن القول بأن الهوية معطى من الآخرين لا ينفي أساس تشكلها ذاتيا وسيرورة تطورها المرتبطة بتطور الجماعة الإثنو-اجتماعية البنيوي. فهذا التطور هو شرط البناء الذاتي لكل العناصر المكونة للهوية والقابلة لخلق ذات وهويتها في مواجهة الآخرين. لذلك، الهوية – رغم ثباتها– صيرورة في التاريخ كذلك.

ثانياً: مستويات التعبير عن الهوية

تركز أغلب الدراسات والبحوث التي أطلعنا عليها على البعدين الديني و/ أو القومي عند تناولها لمسألة الهوية وأزمتها. وتغفل كليا عن البحث في إمكان تعريف الهوية استناداً إلى مقومات وطنية أو قطرية، وذلك اعتقادا منهم أن الإقرار بالخصائص الوطنية للهوية يتعارض أو يتنافى أو يلغي الخصائص الدينية أو القومية أو كلاهما معا. ولكن ذلك اعتقاد لا يقوم على أسس حقيقية، وإنما هو مستمد من مخاوف من أن تكون الهوية الوطنية بديلاً أبدياً عن الهوية القومية «العربية «، أو أن يُقعد ذلك الشعوبَ العربية عن السعي نحو الوحدة. ونعتقد أنه، و بعد تجربة طويلة من الهزائم و الاخفاقات، صار يمكن القول أن خيار الهوية الوطنية (القطرية) يعبر عن حاجة ملحة، ولا يتعارض بالضرورة مع الخيارات الأخرى، بل يمكن أن يتكامل معها مستقبلا. ولا شك ان هوية الجماعة التي نتقاسمها تغذي احساسنا الفردي جزئيا حسب علاقتنا بالآخرين الذين ينتمون الى هوية المجموعة ذاتها.[٥]

تعبر الهويات عن نفسها من خلال مستويات ثلاثة: الدولة والأمة والجماعة، أما في واقعنا العربي الخاص فهنالك مستوى رابع وهو القومية؛ لأن الأمة العربية مقسمة إلى دول قطرية.[٦] إن قضية الهوية القطرية تمثل أكثر القضايا

---

٥ انظر: جون جوزيف، اللغة والهوية- قومية اثنية دينية، عالم المعرفة، العدد ٣٤٢، آب- الكويت، ترجمة د. عبد النور خراقي، (فيما بعد جون جوزف، ٢٠٠٧) ٢٠٠٧، ص ٢٣.

٦ «هنالك فرق بين القومية كمرحلة من مراحل تطور الجماعة الأثنو- اجتماعية والقومية كرابطة حسية تنشأ نتيجة التطور التاريخي المشترك للجماعة. فاللغة والحياة الاقتصادية - الاجتماعية المشتركة على بقعة جغرافية مشتركة تولد ثقافة مشتركة وقيما ومفاهيما وعادات وتقاليدا وفكرا مشتركا، والأهم مصلحة مشتركة. وهذا يولد إنتماء لهوية مشتركة من قبل أفراد القومية الواحدة بالرغم من وجود بعض التناقضات بينهم أفرادا وفئات وطبقات. أما الأمة فتنشأ وتتطور على نفس الأسس لأنها مرحلة أرقى من القومية. فالأمة جماعة من الناس ثابتة تألفت تاريخيا ونشأت على أساس جامعة الأرض والحياة الاقتصادية الخصائص النفسية التي تبرز في جامعة الثقافة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن أي دليل من الدلائل المذكورة سابقا غير كاف لتحديد مفهوم الأمة إذا أخذ هذا الدليل على حدة. كما أن عدم وجود دليل من هذه الدلائل غير كاف لكي تكف الأمة عن كونها أمة. التوازن في العلاقة إثني/إجتماعي يميل في ظل القبلية واتحاد القبائل لمصلحة الإثنية، بينما يميل في ظل القومية والأمة باتجاه هيمنة العلاقة الاجتماعية أكثر، والروابط القومية هي التي تدفع باتجاه تبلور الأمم وتساهم في الحفاظ عليها، والمصالح والعلاقات الاجتماعية الاقتصادية الأرقى هي التي تعمق وتثبت وجودها وكيانها.» لمزيد من التفصيل انظر: أحمد حسن ابو غوش، ملاحظات حول التطور العربي والمسألة القومية، مركز القدس لدراسة اللاجئين، 1994- رام الله ص 250-249.

حساسية لارتباطها بنشأة المجتمعات واستمرارها. ولعلّ هذا ما يضع قضية الهوية في عمق كثير من النزاعات المسلحة أو حتى السلمية. وستظل هذه المستويات في تدافع وتزاحم ما لم يتم حسم الولاء الوطني حسما كاملا من قبل الدولة أو القوى السياسية الفاعلة في الأقطار العربية، وذلك من خلال جعل الهوية الوطنية الخالصة محل أبحاث متعمقة، ودراسات علمية واسعة، تهدف جميعا لتمهيد كافة السبل لترسيخها، بدون انعزالية عن المستوى القومي، وذلك عبر نشر البرامج والاستراتيجيات الوطنية، والممارسة على هديها، حتى نستطيع اللحاق بركب العالم والابتعاد عن أوهام التاريخ وخيالات الآيديولوجيا المتعصبة.

يجب ترسيخ هوية الدولة الوطنية الحديثة ذات الحدود المعروفة والعلم الواحد والمصير الواحد، ثم تحويل مركز الاهتمام من الأمة إلى الشعب، فالأمة سواء كانت عربية (كما يدعو لها القوميون) أم كانت إسلامية (كما تدعو لها جماعات الإسلام السياسي) هويات شديدة العمومية والاتساع. والأكثر أهمية أنها غير ذات أثر مباشر في الواقع ومصالحه ومشكلاته وتعقيداته. ومن هنا، فإن التركيز على الهوية الوطنية يمثل المخرج الأكثر عملية ونجاعة في العصر الحديث، ولكن دون اهمال الهوية القومية.

يرى البعض أن عدم وجود جنسية؛ اي حالة انعدام الرابطة القانونية والسياسية بين الشخص ودولة ما، يُعدّ صورة من صور الموت الاجتماعي، كما ان الدولة التي ليس لها تعريف حصري للمواطنة لا يمكن ان تقيم نظاما ديموقراطيا. ورغم ذلك، وربما بسبب ذلك، يكون تسهيل امور المهاجرين المشروط بضرورة ان يكتسب المهاجرون هوية البلد الجديد من قبيل قهر الانسان، واحتقار هويته.[٧]

حين تترسخ هوية الدولة الوطنية، وتثبت هوية الشعب المنتمي لها، لن يجد صانع القرار مشكلة مع الجماعات السياسية العابرة للحدود، أو تلك المحلية منها كجماعات الإسلام السياسي ونحوها. فهي ستصبح - حينذاك - كغيرها من التيارات الوطنية التي يمكن التحكم بها عبر توجيهها بما يخدم الصالح العام أو الحد من خطرها – إن وجد – تحت مظلة القوانين الواحدة الراعية للحراك العام. ويرى البعض ان الهوية القطرية المرتبطة بمساحة محددة من الارض هي ادقّ تعبير عن الهوية حتى لو كانت بدون معنى؛ تماما مثل الاسم في الهوية الفردية، إذ يشكّل ادقّ تعبير عن الشخص رغم انه بلا معنى. فالشخص الذي اسمه «جميل سعيد منتصر» قد يكون قبيحا وتعيسا ومهزوما، ولكن «جميل سعيد منتصر» هو التعبير الأدق عنه.

لكل إنسان عدد من الهويات ابتداء باسمه، وانتهاء بفكره، مرورا بمصالحه وأحاسيسه، وعلاقاته المتعددة مع الجماعات المختلفة في الجنس أو المهنة أو الجنسية.[٨] ولكن هذه الهويات تترتب في أهميتها وبروزها حسب الظروف والتطورات. ولكن امين معلوف (في كتابه الهوية القاتلة)، يخالف ذلك:

> فالهوية لا تتجزأ، ولا تتوزع مناصفة أو مثالثة، ولا تصنف في خانات محددة ومنفصلة عن بعضها البعض. فأنا لا أملك هويات متعددة (رجل، شاب، عربي، لبناني، فرنسي، مسيحي، مثقف)، بل هوية واحدة مؤلفة من العناصر التي صنعتها وفقا « لجرعة « خاصة لا تتطابق مطلقا بين شخص وآخر.[٩]

---

٧ انظر: بريان باري الثقافة والمساواة- نقد مساواتي للتعددية الثقافية، عالم المعرفة، العدد ٣٨٢، نوفمبر ٢٠١١، ترجمة كمال المصري، (فيما بعد بريان، الثقافة والمساواة) ٢٠١١، ص ١٣٣.

٨ انظر: امارتيا، الهوية والعنف، ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص٢٤.

٩ أمين معلوف، الهويات القاتلة، قراءة في الانتماء والعولمة، http://ar.wikipedia.org

ويرى بعض الباحثين انه في الحياة الواقعية نجد أشخاصا حقيقيين في بعض الأحيان ينتحلون هويات زائفة أو تُنتحل لهم تلك الهويات من آخرين، فمشكلة سرقة الهويات في تصاعد.[١٠] والعديد من الأشخاص والجماعات يعيشون بهويات مسروقة، وآخرون يعيشون وقد سُرقت منهم هوياتهم. ولذلك، فان الطموح الذي يرمي إلى استرداد الهوية الجماعية، والحفاظ عليها يُعدّ بلا منازع طموحا مشروعا، ويمكن تحقيقه بأساليب مختلفة.[١١]

ثالثاً: في مفهوم الهوية الوطنية

يثير التباس مفهوم الهوية الوطنية وعدم وضوح حدوده في بقاع كثيرة من بلاد العالم مشاكل عدة، نظراً لكونه من أكثر المفاهيم إثارة للخلاف بين المتحاورين والكتاب والفرقاء السياسيين. ويستعر أوار الخلاف حوله أكثر فأكثر في أزمنة الأزمة التي تضع كثيراً من المسلمات التي سادت لفترة ما موضع الشك. ولعل الحال في فلسطين والأقطار العربية يمثل تجسيداً ملموساً لهذه الحقيقة. فعلى الرغم من الإتفاق على أهميته الجوهرية في إرساء الوحدة الوطنية على أسس راسخة، إلا أننا نادراً ما نلاحظ وجود إتفاق حول ماهية هذه الهوية وأبعادها الثقافية والفكرية والسياسية.

ولعل من المناسب بداية أن نقرر مبادئ عامة نحتكم إليها في مسعانا لتحديد مقومات الهوية الوطنية. و هي المبادئ التي يمكن حصرها بالآتي:

١. أن تكون الهوية منسجمة مع معطيات الفكر السياسي والقانوني الحديث الذي يستند إلى قاعدة المواطنة بوصفها معياراً جوهرياً ومبدأ قانونياً تتحدد بموجبه حقوق وواجبات جميع أبناء الشعب أو الأمة ممن يحملون هذه الهوية، وماهية علاقتهم بالدولة.

٢. أن تكون الهوية معبرة عن الواقع الراهن للشعب أو الأمة، بوصفه/ أو بوصفها كلاً غير قابل للتجزئة. بمعنى أن الهوية لن تكون انعكاساً لتصور فئة ما دون غيرها. وهذا يجعلها هويةً وطنيةً بحق وليست تعبيراً عن موقف سياسي او ايدولوجي ضيق، وليست تعبيرا عن هوية فرعية، كتلك ذات الأصول الاثنية أو الدينية أو الاجتماعية الفئوية او غيرها. فالهويات الجزئية في تركيب الشعب الواحد او الامة الواحدة قد تنازع الهوية الوطنية، ولكن حتى ان سادت لفترة ما، لا ترقى الى مستوى الهوية الوطنية.

٣. أن تكون الهوية عامل توحيد وتقوية وتفعيل للحراك السياسي الاجتماعي والاقتصادي في البلاد على الأسس الواردة في المبدأين أعلاه، وأساساً راسخاً لتعزيز الكيان السياسي الموحد للدولة واستكمال بناء مؤسساتها المعبرة عن وحدتها.

أما إذا أردنا أن نتناول مفهوم الهوية الوطنية في الواقع العربي بشكل خاص فعلينا أن نحدد سماتها الخاصة وهي:-

١- استمرار حالة التنازع مع الآخر ومع الذات: لقد تشكل الواقع العربي وتطور عبر قرون طويلة، فشكل سمات الفرد العربي وتطوره الثقافي والقيمي. ولأن الهوية كما أشرنا تتشكل من خلال العلاقة بين الذات

١٠ انظر: جون جوزيف- اللغة والهوية ٢٠٠٧ ، مصدر سابق، ص ٢١.

١١ انظر: بريان، الثقافة والمساواة، ٢٠١١، مصدر سابق، ص ١١٧.

والآخر خلال تطور طويل، فإن الهوية القومية العربية مرت بعدة مراحل من تطورها، وشهدت حالات من المد والجزر، وهي منذ أكثر من قرنين تعيش حالة مخاض. فهنالك عوامل تدفع باتجاه طمسها لمصلحة هويات وطنية قطرية، هندس الاستعمار حدودها وشكل دولها، وما زالت تؤثر على مستوى التطور فيها مضمونا وشكلا. وهنالك عوامل تحافظ على وجودها وتعزز الحاجة إليها.

٢- غلبة البعد القطري على البعد القومي: تشهد الهوية القومية تراجعا لمصلحة الهويات الوطنية القطرية، وهي رغم أفعال وسياسات الأحزاب والحكومات المنادية بالوحدة نظريا والمسيئة لفكرتها ممارسة، والتي بسببها أصبحت الوحدة بعيدة المنال، ما زالت تحافظ على مكانة مهمة في فكر الجماهير العربية. بيد أن الهوية القومية في ظل تشكل الدول القطرية والهويات الوطنية أصبحت طموحا وهدفا غير ملموس وصعب المنال، وربما مؤجل، خاصة في ظل انشغال الجماهير العربية بقضاياها الوطنية الملموسة كغلاء الأسعار والبطالة والرواتب والتخلف والفقر وسوء توزيع الثروة والتبعية والتهميش والتعليم والصحة والفساد وعدم ديموقراطية الحكم وغيرها من القضايا.

٣- البعد القومي كامن وليس منعدما: الهوية الوطنية كما نراها ويراها آخرون ليست في حالة تناقض مع الهوية القومية. وهي كذلك فقط إذا كانت تسعى إلى إنكفاء الدولة القطرية على ذاتها لتخليد التجزئة، أو بسبب السعي نحو بقاء تبعية البنية الاقتصادية والثقافية والفكرية فيها للمركز الإمبريالي العالمي، أو بسبب تصالحها مع أحد أهم أعداء الأمة العربية مجتمعة أو أقطارا منفصلة وهي «دولة إسرائيل» الاستيطانية التوسعية التي إقيمت على الأرض الفلسطينية بعد تدمير قراها ومدنها وتهجير وتشتيت سكانها.

٤- تأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية ضرورة نضالية وليست طبيعة انعزالية: الشعب الفلسطيني أحوج ما يكون للحفاظ على هويته الوطنية لأنها مستهدفة من عدو استيطاني إحلالي بنى وجوده على مرتكزات أساسية أهمها: أن « فلسطين وطن بلا شعب لشعب بلا وطن»، « الشعب الفلسطيني وطنه الأردن وبالتالي هويته أردنية» ، « الشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية ولدية عشرون دولة ليقيم فيها» وغيرها من الإدعاءات التي ليس آخرها «هوية الشعب الفلسطيني مزيفة». لذلك يصح القول انه في السياق الفلسطيني يصبح التأكيد على الهوية الوطنية ضرورة نضالية لتأكيد الوجود وبالتالي الحقوق؛ اي بما يتجاوز ضرورات تمييز الذات عن الاخر كما هو الحال لدى الشعوب الأخرى. فالهوية الوطنية الفلسطينية «تتميز بكونها تستند إلى وجود تاريخ من الصمود والنضال الفلسطيني مضمخ بدم الشهداء وعرق المناضلين في مواجهة عدو استيطاني فاشي إحلالي بدعم من كل دول العالم الاستعماري.[١٢]

بالمقابل، الشعب الفلسطيني هو أحوج الشعوب العربية إلى هويته القومية لأنه عجز وسيظل عاجزا، بإمكانياته الذاتية، عن تحقيق أهدافه في التحرر والعودة وبناء دولته الديموقراطية فوق أرضه. فإسرائيل، التي تحتل كل الأرض الفلسطينية وأراض عربية، قوية بما تحقق لها من دعم دولي مستمر ماديا وماليا ومعنويا، لكن هزيمتها ممكنة بقدرة عربية أساسها الانتماء القومي العربي الذي يوحد أهداف كل الشعوب العربية.

---

١٢ د. دراج، فيصل ، قضايا فلسطينية- السياسة والثقافة والهوية، المجلس الاعلى للتربية والثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية، ٢٠٠٨، ص ٤٠. (فيما بعد فيصل دراج، السياسة والثقافة والهوية).

٥- الربط الخلاق بين الهوية الوطنية لكل قطر عربي والهوية القومية : هذا الربط ممكن وملح وضروري في مسيرة التحرر والتقدم العربية ويقرب من الوحدة العربية ويساهم في نفي العوائق القطرية أمام الوحدة والتقدم العربيين. فالهوية الوطنية القطرية التي تناضل ضد التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية الخارجية، وتسعى إلى تحقيق تنمية مستقلة مستدامة، وتحارب التخلف والجهل والأمراض والبطالة، وتسعى إلى إقامة دولة ديموقراطية خالية من الفساد، هي هوية قومية حتى لو لم ترفع شعارات قومية. فهي تقرب بين الشعوب العربية حتى لو لم تعلن أن الوحدة ضمن أهدافها؛ لأن العوائق أمام الوحدة وبناء الهوية القومية هي التبعية القطرية وإفرازاتها المختلفة من جهل وأمية وفساد وتخلف واستبداد

٦- الهويات القطرية الانعزالية/ الانفصالية خطر على الهوية القومية : الهويات الوطنية القطرية التابعة والمشوهة هي التي تحاول تخليد القطرية لأنها لمصلحة الاستعمار الذي أسسها، ولمصلحة الرأسمالية التابعة التي خلقها الاستعمار وساهم في بلورتها وتطورها ودعم سيطرتها على السلطة في الأقطار العربية ليتمكن من إبقاء هيمنته بعد سيطرته على هذه الأقطار. لذلك، نجد هذه الهويات تبحث عن سند تاريخي لها يفصلها عن الأقطار العربية الأخرى من خلال فواصل تاريخية. فالفرعونية والفنيقية والكنعانية والبابلية وغيرها جذور لها وجود في تاريخ الأقطار العربية، لكن الثابت أنه حدث قطع بنيوي كامل بين هذا التاريخ والتطور العربي منذ قيام الدولة العربية الإسلامية. فلا لغة هذا السند التاريخي ولا ثقافته ولا قيمه لها علاقة بجماهير هذه الأقطار، ويكاد يكون تأثيرها منحصرا في وجود آثار معمارية قديمة.

٧- الهويات ما دون الوطنية (الجزئية) خطر على الهوية الوطنية : يحد من دور وتأثير الهويات الوطنية والقومية ويضعفها هويات ذات بعد جزئي كالإثنية والطائفية والقبلية، فهي تعيق وحدة الأمة أو الشعب، وتخلق، في الغالب، حالات من الإنقسام تؤثر على القدرة الكلية للأمم والشعوب، وقد تسبب هزيمتها وتدعم تخلفها وعجزها. فالانتماء القبلي، وكل أشكال الهويات «قبل الوطنية» تضعف الهوية الوطنية، وتضعف شعور الأفراد وشعور الجماعات بالمصلحة العامة، وتقوي الشعور بالمصالح الفردية وتكبح التغيير الاجتماعي والعمل على إصلاح اجتماعي وسياسي شاملين. وخير مثال على ذلك ما حدث ويحدث في السودان مؤخرا وأفريقيا عموما.[١٣] أما الهويات الطائفية فتأثيرها بنفس الإتجاه وربما أعمق؛ لأن الطوائف مرتبطة في العادة بوشاج أيديولوجي، كسره والتغلب على آثاره الإنقسامية في الواقع الوطني والقومي أصعب من تأثير القبلية الناجم عن التخلف الاجتماعي الاقتصادي. الانقسام الطائفي في لبنان، ولاحقا في العراق، خير مثال على الآثار السلبية التي يتركها التأثير الطائفي على الهويات الوطنية. كما أن الهويات الإثنية، إذا أسيء استعمالها يمكن أن تخلق شرخا في هويات العديد من الأقطار، ففي الوطن العربي أقليات يمكن؛ بل يتوجب، أستيعابها على أساس حقوقها المعترف بها دوليا، مثل الأقليات الكردية في سوريا والعراق، والأقليات الأمازيغية في دول المغرب العربي.

٨- فشل الهويات المتجاوزة للوطنية : هنالك أيضا هويات ذات بعد عالمي أو عولمي، وهي تتجاوز عادة الخصائص الوطنية والقومية المشكلة لهوية ما وتركز على علاقة «ما بعد الوطنية». وهي لا تأخذ، عادة، بعين الاعتبار الواقع المحلي، ولا التفاوت في التطور بين القوميات المختلفة. هذه التوجهات بغض النظر عن

---

١٣ حدث في العالم بين العامين ١٩٨٩و١٩٩٢ إثنان وثمانون صراعا، ثلاثة منها بين دول والباقي صراعات داخلية اتخذت صورة انقسامات عرقية وسياسية أو اقتصادية. انظر: طايع صفدي، تحرير- العولمة والديموقراطية والتنمية في أفريقيا: تحديات وآفاق، القاهرة دار المحروسة ، ٢٠٠٣ ص ٦٧. وأكثر من ٢٦ دولة أفريقية شهدت منذ تطلع تسعينيات القرن الماضي انتخابات تعددية هي ذاتها الدول التي تشهد اليوم صراعات مسلحة وصدامات عنيفة ومواجهات دموية للوصول إلى السلطة وتعيش الفوضى والحروب والمجاعات واللاجئين (زيمبابوي، كينيا، الصومال روندا، بورندي، انجولا، السودان، تشاد، الكنغو...الخ).

أيديولوجيتها لا تأخذ، في العادة، بعين الاعتبار خصائص الواقع الخاص ومتطلبات النضال أو التغيير فيه، ولا تركز على الخاصية البرنامجية للواقع الخاص الملموس. ومن أبرز هذه التوجهات: الاسلامية التي تؤمن بالأمة الإسلامية، وتتخطى نزعة التطور إلى أمم وهي نزعة سائدة في العصر الحديث، والأممية الشيوعية التي فشلت في الكثير من دول العالم الثالث لأنها لم تتبن لا الرؤية ولا البرامج ذات البعد الوطني والقومي؛ حيث وحدة الشعب وقوى الأمة الوطنية أساسية لمواجهة خطر خارجي، لذلك فشلت في عدة تجارب عالمية مختلفة. وهنا قد يبدو ضروريا أن نشير إلى أن بعض التوجهات الإسلامية والشيوعية أخذت بعين الاعتبار في فكرها السياسي وبرامجها مسألة الهوية الوطنية والقومية، ولم تعد تشكل ممارساتها خللا في النضال الوطني والقومي.

٩- نزع وطنية الهوية بالتغريب/ الاغتراب: «العولمة، وهي غير العالمية؛ أي الانفتاح على الثقافات الأخرى، مع الاحتفاظ بالاختلاف الثقافي والخلاف الأيديولوجي، نفي للآخر، واحلال للإختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي. فهي إرادة للهيمنة، وبالتالي قمع وإقصاء للخصوصي، لاحتواء العالم».[١٤]

فالعولمة، بشكل عام، تسعى إلى تمييع الهوية الوطنية، وتسرطن الوعي الثقافي للأمم والشعوب من أجل شقها وتسهيل الهيمنة عليها. والأهم أن ثقافة العولمة هي ثقافة دول المركز الاستعمارية التي تؤكد أنها المالكة الوحيدة للثقافة الديمقراطية، وتسعى إلى فرض هيمنتها بعد سيطرتها من خلال نشر ثقافتها وقيمها بين شرائح مثقفة ومتعلمة من دول العالم المتخلف لتضمن ولاء هؤلاء وبقاء هيمنتها على دولهم. وهذا يؤدي إلى تشويه وإضعاف الهويات الوطنية لأنه يمس أهم مكون من مكوناتها وهو المكون الثقافي القيمي الوطني. وهنا يجدر الذكر أن أي مجتمع وأي شعب يمكن أن يكون ديمقراطيا بدون أن يكون غربي الولاء، وبدون التضحية باللون الوطني لثقافته.

ومن جهة أخرى تلعب العولمة دورا سلبيا خطيرا من خلال تأثيرها المباشر وغير المباشر في التشكل البنيوي الاجتماعي الاقتصادي في دول العالم المتخلف، فهي من خلال سيطرتها الاقتصادية ثم هيمنتها تلعب دورا مهما في تشكيل البنى الاقتصادية الطبقية في المجتمعات. فمن أهم نتائج نشاطها المهيمن المساهمة في خلق رأسماليات تابعة اقتصاديا، تختلف في جوهر تشكيلها وفكرها وقيمها ورؤيتها السياسية عن الرأسماليات الوطنية. فهي رأسمالية وجدت ونمت على أرضية العلاقات الاقتصادية مع دول المركز، ومصالحها مرتبطة بها، وتحاول التماثل معها، وتتبنى برامج سياسية تمليها عليها في الغالب دول المركز الإمبريالي. فهي لا تسعى، بسبب خصوصية تكوينها، إلى بناء وتطوير القطاعات الإنتاجية الوطنية؛ بل هي على الأغلب وكيلة لشركات صناعية وتجارية وخدمية غربية. ونطاق نشاطها وطموحها محصور باتفاقات تجعل من نشاطها متآلفا ومنسجما مع التوجهات التنموية والسياسية لدول المركز الإمبريالية، ولا تستطيع الدخول في تنافس معها أو مواجهتها.

١٤ انظر: محمد عابد الجابري ـ الهوية الثقافية والوطن والدولة والأمة. وراجع أيضا ـ العولمة والهوية والثقافة: عشر أطروحات.

الفصل الثاني

الهوية الوطنية الفلسطينية: التبلور والتطور والخصوصية

أولاً: التبلور والتطور

رأينا فيما سبق انه يختلف الفهم فيما يتعلق بالهوية من باحثٍ لآخر، ومن نموذج لمجتمع بشريٍّ لآخر، ومن حضارة لأخرى، مما يضعنا أمام عدة تعريفات، تختلف فيما بينها، إلا أنها تتفق فيً الإطارً العام على أن الهوية ليست شيئاً منجزاً ونهائياً منغلقاً على ذاتهِ، وإنما امتدادا للتاريخ والحضارة. فالهوية قيم وخصائص قابلة للتحوير والتطوير والتحول من زمن لآخر- حسب المستجدات. لذا، فهي تمر في تفاعل ونمو وازدهار، كما قد تعيش حالة ركود وخمول وانكماش.

والهوية أيضاً عرفت باعتبارها شعوراً جمعيًا لأمة أو لشعبٍ ما، يرتبط ببعضهِ مصيرا ووجودا؛ حيث الهوية هي مجموع السمات الروحية والفكرية والعاطفية الخاصة التيً تميز مجتمعاً بعينه وطرائق الحياة ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات وطرائق الإنتاج الاقتصادي والثقافي. ولكن تميز جماعة بهوية لا يعني تطابق أفراد الجماعة، فالهوية الحقة هي تطابق الهوية مع الاختلاف.

تمثل الهوية، في تعريفها البسيط، مجموع السمات المميزة لشعب من الشعوب، متمثلة في اللغة والعادات والتقاليد والثقافة والمواقف المشتركة بصدد القضايا المصيرية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن قيمة أية هوية تكمن في ما يمكن أن تخلقه من شعور بالخصوصية، وفي ما يمكن أن تقدمه من فرص للتطور لمنتسبي هذه الهوية. وبدون ذلك، قد تكون الهوية عبئاً على منتسبيها، وقد تكون عاراً أو دلالة على نقص مخجل ومخل. وغالبا ما ترتبط الهوية في هذا المستوى بالوعي بالذات. لكنها في أحيان أخرى قد ترتبط باستحضار الآخر باعتباره نقيضاً للأنا (أو للذات). وهو ما ينطبق على تجربة تشكل الهوية الوطنية الفلسطينية بالأساس؛ إذ بالرغم من وجود الشعب الفلسطيني على أرض فلسطين التاريخية (بحدودها الانتدابية)، على الأقل، منذ خمسة آلاف سنة، فإن حديثه عن هويته الوطنية لم يتبلور إلا بفعل صدمة قاسية جسدها المشروع الاستعماري الغربي. فمواجهة مخططات

الاستعمار والاحتلال الأجنبي التي أخذت في البداية شكل انتداب بريطاني قبل أن تنتهي مشروعاً صهيونياً قائماً على أساس اجتثاث شعب من أرضه وإحلال جماعات من «المستوطنين» تم غرسهم في هذه الأرض بقوة الحديد والنار بعد جلبهم من مناطق العالم الأربع؛ اقتضت تأكيد الذات في خضم مواجهة الاخر.

وقد تنبأ نجيب عازوري عام ١٩٠٣ بمستقبل المواجهة فأكد:

> إن ظاهرتين هامتين متشابهتي الطبيعة، بيد انهما متعارضتان، لم تجذبا انتباه احد حتى الآن، تنضجان في هذه الآونة في تركيا الاسيوية، اعني يقظة الامة العربية، وجهد اليهود الخفي لاعادة تكوين مملكة اسرائيل القديمة. . . . ان مصير هاتين الحركتين هو ان تتصارعا باستمرار حتى تنتصر إحداهما على الاخرى، وأن صراعهما سيحكم العلاقات الدولية خلال هذا القرن (القرن العشرين).[١٥]

اللُّغة أقدمُ تجليات الهويَّة، أو لنقلْ: هي التي صاغتْ أوَّل هويَّة لجماعة في تاريخ الإنسان. إنَّ اللسان الواحد هو الذي جعل من كلِّ فئة من الناس «جماعة» واحدة، ذات هويَّة مستقلة. ويزداد الاهتمام باللُّغة والهويَّة معًا، ويشيع الحديث عنهما، في المنعطفات أو المفاصل التاريخيَّة في حياة الجماعات، وهي منعطفات أو مفاصل ليستْ من نوع واحد، فقد يكون منعطفًا أو مفصلاً حضاريًا إيجابيًا يصعّد الجماعة، أو تثب فيه نحو الحضارة والتقدُّم. وقد يكون المنعطف او المفصل سلبيًا تتعرَّض الجماعة فيه للانكسار، وتغزوها رياحُ التشتُّت والانطماس، وربَّما الغياب عن ساحة الفعل والتأثير. في كلا الحالين، تبرز قضية اللُّغة، وقضيةَ الهويَّة، وفي الغالب يتمُّ الربط بينهما ويتماهيان إلى درجةِ أنَّهما يكادانَ يُصبحان شيئًا واحدًا.

اللُّغة والهُويَّة هما وجهان لشيء واحد، بعبارة أخرى: إنَّ الإنسان في جوهره ليس سوى لُغة وهُويَّة؛ اللُّغة فِكرُه ولسانه، وفي الوقت نفسه انتماؤه. وهذه الأشياء هي وجهه وحقيقته وهُويته، وشأن الجماعة، أو الأمَّة هو شأن الفرْد، لا فرق بينهما. وفي ذلك الإنسان ومقوماته، يقول الشاعر القديم ذلك البيتَ الذي نعرفه جميعًا:

لِسَانُ الْفَتَى نِصْفٌ وَنِصْفٌ فُؤَادُهُ فَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ صُورَةُ اللَّحْمِ وَالدَّمِ

ويرى آخرون مثل الكاتب نبيل عودة، أن اللغة وسيلة وليست غاية. ويرى أن القول بأن اللغة هي من أهم العوامل التي تكون هوية الشعوب هو طرح عاطفي وغير علمي. إن الهوية اللغوية المشتركة بين الفلسطيني والسعودي، أو المصري والتونسي، ودواليك، لا تجعلهم شعبا واحدا، ولا ثقافة واحدة ولا فكرا اجتماعيا واحدا ولا طباعا واحدة، رغم انتشار مفاهيم الانتماء القومي العربي، الذي يجري أيضا التنكر له من التيارات الدينية الأصولية، بطرح الانتماء الإسلامي كبديل للقومي. ويعتقد هذا التيار ان اللغة بلا شك لها دورها في تكوين الهوية القومية، والدين أيضا له دوره. ولكنهما ليسا من أهم العوامل. ويستشهد هؤلاء الكتاب بأن الواقع العربي القائم يثبت ما يذهبون إليه. ويشيرون الى ان وحدة اللغة بين بريطانيا امريكا وكندا واستراليا لم تجعل منهم شعبا واحدا ولا امة واحدة، وكذلك الامر مع النمسا والمانيا.

ويضيفون أن نسبة الأمية المرتفعة في العالم العربي، تضعف دور اللغة في تشكيل الهوية القومية أو الفكرية أو الثقافية. ويلزم ألا ننسى أيضا أن العالم العربي مليء باللهجات المحلية التي لا يفهما العرب الآخرون. وهناك عشرات اللهجات الغريبة الغائبة عن فهم مواطني الدول العربية، والمأساة أن متحدثي اللهجات المحلية، أحيانا

١٥ نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ترجمة أحمد أبو ملحم، الطبعة الثانية، ١٩٩٨، ص ٤١.

لا يعرفون لغة أخرى غيرها. ويستند هؤلاء الى عدد من المفكرين الغربيين ومنهم «باربرا ويتمر» التي تقول اننا عندما نشترك بلغة واحدة ليس بالضرورة ان نتشارك في التجربة ذاتها، ولا في الواقع ذاته؛ انما نشترك في المقدرة على التعبير والتواصل، فطبيعة اللغة الانسانية تعكس قدرا وافيا من الموارد النحوية والثقافية، ومفردات للتعبير عن الافكار والفلسفة والعلوم.[١٦]

ويؤيد هذا التيار – وان كان من موقع مختلف– الناقد الفلسطيني فيصل دراج في الاجابة على سؤال «ما الفرق بين هوية الفلسطيني وغيره من العرب؟»، فيقول:

> تتعرّف الهوية بعناصر مختلفة، مثل اللغة والثقافة والدين والوعي الجماعي ومعايير الحياة الاجتماعية المتوارثة... يصلح هذا التعريف لجميع الهويات بشكل عام. والهوية الفلسطينية تتضمن هذه العناصر، دون أن تختصر إليها على الإطلاق... فإن العنصر الحاسم فيها هو: التجربة الفلسطينية التي تعيد تعريف هذه العناصر جميعاً، من حيث هي تجربة خاصة بالفلسطينيين من دون غيرهم. ولهذا تتوزع اللغة العربية على الفلسطيني وعلى العربي غير الفلسطيني، دون أن يعني أنهما يتقاسمان تجربة واحدة وهوية واحدة، وذلك انطلاقاً من قاعدة بسيطة صاغها سقراط تقول: إعرف نفسك. فالعربي العادي يعرّف نفسه ببلده وعلمه وأرضه وعلاقات القرابة التي تشدّه إلى غيره، خلافاً للفلسطيني الذي توزّع على أكثر من بلد وأرض، وانتشر أقرباؤه في جميع أنحاء العالم.[١٧]

اتباع هذا التيار قليلو العدد والتأثير، ولكننا آثرنا عرض وجهة نظرهم لاكتمال الصورة، خاصة لان العرب استعملوا كلمة «لغة»، وكلمة «لغات» للدلالة على اللَّهجات التي كانت منتشرةً في الجزيرة العربيَّة، وترتبط كلٌّ منها بقبيلة، أو مجموعةِ قبائلَ تعيش في حَيِّز جغرافي (الحجاز، اليمن)، وقد تُنسب اللغة إلى القبيلة، لا إلى المكان (تميم)، فكانوا يقولون: لُغة أهل الحِجاز، ولُغة أهل اليمن، أو لغة بني تميم، كما يقولون: لُغة قُرَيْش.

صحيح انه لا لغة خاصة للشعب الفلسطيني؛ فلغته هي اللغة العربية، وصحيح ايضا أن الثقافة السياسية الفلسطينية من لغة وحضارة وتاريخ هي جزء من الثقافة السياسية العربية، ومتشابهة مع تطور الثقافة السياسية الوطنية في الدول العربية المجاورة، إلا أن تطور الهوية الوطنية الفلسطينية يختلف عن تطور الهويات الوطنية للدول العربية المجاورة في التحرر من الاستعمار البريطاني والفرنسي. ويعود هذا الاختلاف إلى أسباب عديدة اهمها هو مرور فلسطين والقضية الفلسطينية بمراحل تاريخية مختلفة بشكل جذري وفي مقدمتها الاستعمار الاستيطاني للأرض وللهوية القومية التاريخية لفلسطين. ان تمسك الشعب الفلسطيني بحقوقه الوطنية، وانتماءه لفلسطين ساهما في بلورة الفكر القومي الفلسطيني؛ تارة بشكل تابع للبرامج السياسية الوطنية العربية، وتارة بشكل مستقل أو حتى منافس لهذه السياسات تحت شعار استقلالية القرار الفلسطيني.

---

١٦ انظر: باربرا ويتمر، الانماط الثقافية للعنف، عالم المعرفة، العدد٣٣٧، آذار ٢٠٠٧، ترجمة ممدوح يوسف عمران، ص ١٨.

١٧ فيصل دراج، السياسة والثقافة والهوية، مصدر سابق، ص ٢٧.

ثانياً: الهوية الفلسطينية: الملامح والخصوصية

إذا كان لكل شعب من الشعوب خصائصه المميزة له التي تجعل منه شعباً في مقابل شعب آخر، وهي ميزة تنطبق على الشعب العربي الفلسطيني مثلما تنطبق على أي شعب آخر، فإن للفلسطينيين خصوصية تشكل قيمة مضافة لهويتهم الوطنية. تتمثل خصوصية الهوية الفلسطينية في أن تبلورها ارتبط بمواجهة نكبة تعرضوا لها من طرف غزو أجنبي استهدفهم في وجودهم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي (الحضاري والإنساني بشكل عام). وعليه، يصح القول أن هذه الهوية تشكلت في خضم صراع مرير خاضه هذا الشعب لإثبات وجوده في هذه المعركة القاسية وغير المتكافئة مما جعل من المقاومة – في طور تشكل الهوية الوطنية الفلسطينية– اطارا ناظما لها. واكثر من ذلك، يمكن القول ان استمرار الصراع دون تمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق حقوقه الوطنية، لا يزال يجعل من المقاومة شرطا لازما لوطنية الهوية، وذلك على نحو يختلف عن المعنى المعروف للهوية الوطنية/ القومية لدى الشعوب والامم الاخرى، والذي لا يرتبط بالضرورة بمفهوم المقاومة. وتبرز هاتان الخاصتان: (الاطار الناظم للهوية، وشرط الوطنية) في انهما لا زالتا تفعلان فعلهما صعودا ونزولا منذ زرع أول «مستوطنة» يهودية فيها عام ١٨٨٢، ومروراً بثوراتها المعروفة في النصف الأول من القرن العشرين، وانتهاء بأهم إنجاز للثورة الفلسطينية المعاصرة في ستينيات ذات القرن، وهي الثورة التي أكدت الوجود الواقعي للشعب الفلسطيني في مواجهة إرادة المشروع الصهيوني الإمبريالي الدولي التي أرادت أن تجعل من وطنه أرضاً خلاء بلا شعب ليتم تسليمها لشعب افتراضي ليس له أرض. ولذلك كانت اهم صفة للشعب الفلسطسني هي «عبقرية البقاء». وهذا ما جعل ياسر عرفات يطلق على الشعب الفلسطيني «طائر الفينيق» الذي كلما مات واصبح رمادا عاد وقام يحلق في الفضاء.

الهوية الفلسطينية ما كان يمكن أن يحتاجها الشعب الفلسطيني الحامل لهوية عربية إسلامية تاريخية لولا الهجمة الصهيونية الاستيطانية الإحلالية، التي استدعت مثل هذه الهوية لإنقاذ الشعب الفلسطيني وإنقاذ الأمة العربية.

الملامح المبكرة لتبلور الهوية الفلسطينية

كانت «فلسطين بحدود الانتداب» قبل أن تحتلها القوات العسكرية البريطانية في نهاية عام ١٩١٧ مقسمة من الناحية الإدارية إلى قسمين: الأول يشمل المناطق الشمالية، ويتألف من لوائي عكا ونابلس التابعين لولاية بيروت. والثاني يشمل المناطق الجنوبية، ويتألف من لواء القدس المستقل التابع مباشرة لسلطة وزير الداخلية العثماني.

لم يكن لفلسطين في حدودها تحت الانتداب لغة او دين او حدود او تاريخ مستقلة بها عن محيطها العربي عموما والسوري خصوصا. فلغة اكثر من ٩٥٪ من اهلها كانت اللغة العربية، والاسلام دين الغالبية، وتأتي بعده المسيحية وهنالك اقلية ضئيلة لا تتجاوز ٦٪ من اتباع الديانة اليهودية، شأنها في ذلك شأن محيطها العربي (سوريا ولبنان ومصر والعراق).

شارك الفلسطينيون بنشاط في مختلف الأحزاب والجمعيات العربية التي تشكلت بعد إعلان الدستور العثماني عام ١٩٠٨، وتبنوا أفكارها القومية الإصلاحية، إلا أن شعورهم بالانتماء القومي انطبع بطابع خاص، طابع

الانتماء إلى ارض ووطن محددين، يتهددهما خطر الضياع بفعل الهجرة والاستيطان اليهوديين.[١٨] وقد كتب نجيب نصار في احدى مقالاته: «. . . نحن الفلسطينيين على شفا جرف، فالخطر السياسي والاجتماعي والاقتصادي يهددنا من كل صوب. . . ومعلوم أن فلسطين أصبحت محط آمال الصهيونيين، ومطمح أنظارهم، وفيها الآن منهم أكثر من مائة ألف شخص مختلفي الجنسيات، وعلى جانب كبير من المعارف والمقدرة».[١٩]

صحيح أن الخطر الصهيوني قد أضفى على الحركة العربية في فلسطين طابعا خاصا، وساهم في الإرهاصات الأولى لـ«الهوية الوطنية الفلسطينية»، إلا أن هذه الهوية بقيت مندمجة في الحركة القومية العربية الجامعة حتى العقد الثاني من القرن العشرين. ولذلك تبنّى الفلسطينيون منذ شهر أيار١٩١٨ علم الثورة العربية (ثورة الشريف حسين)، واصطلح على تسمية فلسطين «جنوب سوريا» أو «سوريا الجنوبية».

تركت الصدمات آثارا قوية على الحركة الوطنية الفلسطينية واشعرتها بعزلتها. واهم هذه الصدمات: مؤتمر «سان ريمو» نيسان (ابريل) ١٩٢٠، وانهيار الحكم العربي في سوريا واحتلال القوات الفرنسية دمشق (٢٤/ ١٠/ ١٩٢٠)، وفشل ثورة العراق الاولى (١٩٢٠). في تلك الظروف انعقد في شهر ١٢ من ذلك العام مؤتمر حيفا. ولأول مرة لم يشر المؤتمر الفلسطيني إلى أن فلسطين جزء من سوريا، كما لم يطالب بالوحدة معها، بل دعا هذا المؤتمر لأول مرة إلى «تشكيل حكومة وطنية في فلسطين، مسؤولة أمام مجلس نيابي منتخب من السكان الذين وجدوا في البلاد قبل الحرب». ولذلك فانه بالإمكان اعتبار هذا المؤتمر نقطة الانطلاق العملية للهوية الوطنية الفلسطينية، كحركة قطرية ذات أهداف خاصة، لكنها غير منسلخة عن جذورها القومية.

وفي ظل تفاقم الإحساس بخطر الحركة الصهيونية على الأرض والكيان الفلسطيني، تضاءل الإحساس بخطر الاستعمار الاوروبي وشكله الانتدابي؛ الا بمقدار انحيازه ودعمه للنشاط اليهودي الصهيوني في التهويد والاستيطان. ومن المفارقات انه خيّل لبعض الفلسطينيين ان هنالك امكانية لمهادنة الانتداب البريطاني وتخفيف انحيازه للصهيونية. واعترف محمد عزة دروزة بشذوذ فلسطين عن جاراتها العربيات فيما يخص الموقف من المستعمرين والعلاقة معهم، فقال: «في كل البلاد المستعمرة تقاس الوطنية بموقف القومي من الاستعمار. اما في فلسطين، فصار يُستساغ ان يكون لمن يعقد اواصر الصداقة مع الانجليز ويخدم اغراضهم ويروج مطالبهم ان يكون له شأن في الحركة القومية، اذا كان مناوئا لليهود والحركة اليهودية».

الهوية ما بين القطري والقومي والاممي

تشعب الفكر السياسي الفلسطيني في تلك الفترة الى ثلاثة تيارات رئيسة: تيار الوطنية القطرية، وتيار القومية العربية، وتيار الشيوعية الاممية. كانت الحدود بين التيارين الاول والثاني تضعف احيانا وتبرز احيانا اخرى، وكان الدعم الجماهيري لهما يتباين من حين الى آخر. اما التيار الثالث الشيوعي، فبقي مستقلا ومعزولا عن التيارين السابقين وينقصه الدعم الشعبي في الاوساط العربية وذلك بفعل نشأته من بين صفوف المهاجرين اليهود اليساريين. لقد بقي التيار الشيوعي ضعيف الشعبية حتى بعد ان تطور لما سمّي بـ«عصبة التحرر الوطني» ذات الاكثرية العربية.

---

١٨ انظر: ماهر الشريف، البحث عن كيان، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا، قبرص، ١٩٩٥.

١٩ نجيب نصار، جريدة الكرمل، ١٩١٣/٩/١٩.

ويمتاز التيار الإسلامي بأنه يرى أن الدعوة القومية دعوة تميت الانتماء إلى الأمة الإسلامية الواحدة. كما أن منظريه يرون أن العروبة باللغة فقط، فكل الأقطار الإسلامية هي جزء من الأمة الإسلامية. ويرون انه إذا كان أي جزء من بلاد الإسلام محتلا فإن الجهاد (القتال) فرض عين على كل مسلم خاصة أبناء البلد المحتل. والتيار الإسلامي بشُعبه المختلفة يخلط بين اليهودية كدين وبين الصهيونية كحركة سياسية، بل يعتبرهما شيئا واحدا، فالصهيونية هي التعبير السياسي عن اليهودية، برأيهم. ولذلك فان التيار الاسلامي الفلسطيني لديه تشويش في هويته، وفي هوية الطرف الآخر.

ولذلك ليس لفلسطين برنامج خاص عند التيار الإسلامي الا إزالة الاحتلال عنها والجهاد في سبيل ذلك. أما الهوية والكيان الفلسطيني، فلا نجد لهما حضورا بارزا في أدبيات هذا التيار، بما في ذلك التيار الإسلامي القطري الفلسطيني. وكل ما نجده عندهم هو خطورة الكيان الإسرائيلي والسيادة اليهودية على كل فلسطين أو على أجزاء منها، وان هذه الخطورة لا تقتصر على فلسطين وحدها بل ستمس (وقد مست فعلا) كل الأقطار المحيطة بفلسطين. ومعروف ان التيار الاسلامي العام، والقطري ايضا، يعرفون جيدا ما لا يريدون، ولكنهم عاجزون عن تحديد ما يريدون. ومن هنا غالبا ما كان اصحاب هذا التيار سلبيين، حتى تبنوا الرؤية الوطنية للنضال بعد أن خالفوها سنينا طويلة. فحركة (الاخوان المسلمون) في فلسطين على سبيل المثال، حاربت مفهوم الوطنية، إلا أنها عبر حماس اندمجت في الانتفاضة الفلسطيينة الأولى في النضال الوطني وتبنت برامج وطنية وإن لم تلغ حماس بعد رؤيتها وأهدافها النابعة من الرؤية الإسلامية؛ بل نستطيع القول أنها أنشئت استجابة للإنتافضة ذاتها.

كانت الحركة الوطنية الفلسطينية (بتياريها القطري والقومي) تحدد قائمة «الاعداء» ودرجاتهم حسب خطر هؤلاء «الاعداء» على الارض الفلسطينية ومستقبل الكيان الفلسطيني. وضعت معاداة الصهيونية والاستيطان اليهودي في المقام الاول، ومعاداة الاستعمار البريطاني في المقام الثاني. وتميز بعض افراد التيار الاول (القطري) باستعدادهم لمهادنة الاستعمار البريطاني، بل والتنسيق معه احيانا. وعلى هامش هذا التيار سيكوّن هؤلاء ما يسمى بالمعارضة التي تعترض على «سلبية» الحركة الوطنية، اي رفضها للمشاريع التي يقترحها البريطانيون.

مما لا شك فيه، كما أسلفنا، أن الهوية تنشأ وتتبلور، ثم تتطور بفعل تفاعل عوامل داخلية، وتفاعلها مع عوامل خارجية، خاصة الهويات المضادة. وفي هذا الإطار، لم يكن هنالك خلاف حاد داخل الساحة الفلسطينية حول ثنائية القطرية والقومية، وذلك للإجماع الفلسطيني حول الخطر الأساسي المتمثل بالمخطط الصهيوني. ولكن كان هنالك تباين بين هذين التيارين. كان التيار الثاني (القومي) ينطلق من أن الحركة الصهيونية حركة عالمية بفعل انتشار اليهود في كل بقاع العالم، وبفعل تعاطف دول الحلفاء المنتصرين معها ودعمهم السياسي والعملي لها. ومثل هذه الحركة لا يمكن الانتصار عليها، ولا حتى مواجهتها، إلا من خلال الوحدة العربية، أو على الأقل وحدة سوريا الطبيعية، أو ما كان يطلق عليها بلاد الشام. وكان هذا التيار يدفع الأمور باتجاه البقاء ضمن الحركة الوطنية السورية. وبعد سقوط الحكم العربي الفيصلي في سوريا صار أصحاب هذا التيار يتوجهون للاستظلال بالحكومات العربية المستقلة وخاصة العراق؛ نظرا لوجود فيصل ملكا عليها. وحتى بعد قيام إسرائيل دفع بعض هؤلاء باتجاه الانضمام للأردن تحت راية الملك عبد الله بن الحسين شقيق الملك فيصل. وبعد بعثرة الفلسطينيين في كل اتجاه، وانضمام العديد من الفلسطينيين إلى القوى السياسية العربية، رفع القوميون شعار «الوحدة طريق التحرير». وظل هذا الشعار سائدا حتى اخترقته حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» بانطلاقتها المسلحة ١/ ١/ ١٩٦٥.

وكان التيار الأول (القطري) ينطلق من نفس المقدمات، ولكنه يصل إلى نتائج مختلفة. فكان يرى انه، ولأن الحركة الصهيونية عالمية ومدعومة من الدول الغربية، فإن بقاء فلسطين جزءاً من الدولة العربية الواحدة سيجعل من المعقول ضغط العالم من اجل تهويد فلسطين، باعتبارها جزءاً ضئيلا من الوطن العربي. أما إذا حافظنا على اعتبارها قطرا عربيا مستقلا كبقية الأقطار العربية الأخرى، فستكون وطن أهلها لأنها صغيرة لا تتسع لمزيد من الهجرة اليهودية إليها، بل إن مزيدا من الهجرة سيقضي على شعبها العربي الفلسطيني، ولم يعد مستساغا عالميا القضاء على شعب من الشعوب. وهذا التيار كانت أفكاره ومفاهيمه القطرية والكيانية ضبابية. ثم تعرض للتشتت واليأس والغياب، لكنه عاد وانتعش في أواخر خمسينيات القرن العشرين.

اثر النكبة وتداعياتها على الهوية

من الملاحظ ان النكبة ضعضعت، وشوّشت الهوية الفلسطينية. ولكن فيصل دراج يرى غير ذلك، إذ يرى انه لا وجود لثقافة فلسطينية حقيقية خارج «زمن النكبة»، ولا تاريخ إلا انطلاقاً من هذا «الزمن»، ولا شخصية فلسطينية بمعزل عن أشكال الاضطهاد التي جاء بها اللجوء ورفْضه. لا يعني هذا أبداً الاستخفاف بالتاريخ الذي سبق النكبة وبثقافته، . . . فالمقصود استلهام التاريخ القديم من وجهة نظر الحاضر، وإعادة قراءة الموروث الثقافي من وجهة نظر الحاضر أيضاً، ذلك أن إضاءة الموروث بمعطيات التجربة يجعله جزءاً من ثقافة الحاضر. وبسبب ذلك، يستطيع الفلسطيني أن يستذكر ما شاء من الأزمنة المعطاة والموروثة، شريطة ألا ينسى أن زمنه الأساسي الجوهري قائم في الحاضر، وأن هذا الحاضر هو الزمن المركزي، الذي يستدعي الماضي ويقرر شكل المستقبل.[٢٠] ولكنه يعود بعد بضعة صفحات ليقول غير ذلك:

إن هوية الفلسطيني، بالمعنى المتعارف عليه بين البشر، غير قائمة، كانت موجودة و «سرقت»، وعلى الفلسطيني أن يبحث عنها ويجدها. أي أن هوية الفلسطيني الحقيقية، تتمثّل، أولاً وأخيراً، في استعادة هويته المسروقة، ولن يشفع له موروثه العربي في التعويض عن هويته، ولن تساعده لغته العربية في البرهنة على أن له هوية كهوية الآخرين.[٢١]

وكذلك «العرب، والعربي»، كانت وما زالت تستعمل في الأدبيات السياسية الفلسطينية لتعني غير اليهودية. فحتى الآن ما زال يطلق على الفلسطينيين الذين بقوا تحت الاحتلال الإسرائيلي وأصبحوا «مواطنين» إسرائيليين، ما زال يطلق عليهم خطأ مصطلح «عرب إسرائيل».

ومع تصاعد الثورة المسلحة، في النصف الثاني من ثلاثينات القرن العشرين، تعاظم الوعي الفلسطيني بالكيانية، وصارت الأدبيات الإعلامية والسياسية تطلق على الشعب الفلسطيني «الأمة». وظهرت تعابير مثل «مصلحة الأمة» و«صندوق الأمة» و«بنك الأمة» و«قيادة الأمة» و«شرف الأمة». . .

كانت الثورة الفلسطينية المسلحة هي التعبير الأقوى عن الهوية والكيانية الفلسطينية، وفتحت الآفاق لعلاقات التعاون مع الأقطار العربية على كل المستويات: الشعبية والسياسية والقيادية.

---

٢٠ فيصل دراج، السياسة والثقافة والهوية، مصدر سابق، ص ٢٥.

٢١ المصدر السابق، ص ٢٩.

التيار القطري الفلسطيني، حامل الهوية الفلسطينية صار بعد قيام إسرائيل واستقرار نظامها وانضمام الضفة الغربية للأردن، صار في اضعف أحواله، وتراجعت برامجه السياسية لتستقر في الضمير أحلاما مؤجلة أو مسكوتا عنها. فغابت الحركة الوطنية الفلسطينية تقريبا، وفقدت سماتها الخاصة وبرنامجها الوطني الفلسطيني «القطري». فلم تكن هنالك مجابهة فلسطينية هامة في الضفة الغربية لإجراءات الضم الأردنية، لا على الصعيد العملي ولا حتى على الصعيد النظري.

لم تحدث عملية مجابهة هامة لحالة الضم، بل إن العديد من المواطنين الفلسطينيين المشهود لهم بوطنيتهم قد استجابوا للأمر الواقع، وانغمسوا فيه، واجتهدوا بتطويره ودفعه إلى الأمام. ويدل ذلك على ضبابية الوعي الكياني لدى الفلسطينيين الذين لم تكن نضالاتهم السابقة متعارضة، بل كانت متقاطعة أحيانا ومترابطة أحيانا أخرى، مع النضالات القومية، إضافة إلى أنهم لم يمارسوا حكم أنفسهم بأنفسهم. ولذلك، فعندما سلّموا لإجراءات الضم الأردنية لم يساورهم الشعور بأنهم يتنازلون عن تجربة كيانية منفصلة، لها تراثها وطعمها الاستقلالي وامتيازاتها السلطوية، المادية منها والروحية. وحتى في قطاع غزة كان لنشطائهم دور مهم في النشاطات «العربية» من «البعث» إلى «القوميين العرب» إلى «الناصرية».

كان من شأن قيام حكومة عموم فلسطين، على وهنها وقلة فاعليتها، تحقيق بعض الايجابيات ذات الدلالات في الهوية والكيانية. فعلى سبيل المثال، كانت تلك الحكومة عنوانا للحفاظ على «الجنسية» الفلسطينية، باعتبارها معبرة عن استمرارية الصفة التمثيلية لهذا الشعب، خاصة أنها تمتعت بالاعتراف من جانب دول عربية عديدة وبعض الدول الإسلامية (باكستان وافغانستان) إلى أن حلت محلها منظمة التحرير الفلسطينية. كما أن الحكومة قامت بدور هام في مجال إصدار جوازات سفر فلسطينية للفلسطينيين الذين لم يتمكنوا من الحصول على وثائق سفر تمكنهم من السفر إلى الدول العربية للعمل أو الدراسة، وخاصة الفلسطينيين المقيمين في مصر وقطاع غزة.

وفي هذا السياق، وتحت هذه الظلال، وفي أجواء ذلك الغموض في الهوية والكيان، تركزت تطلعات الفلسطينيين (اللاجئين خاصة) على هدف مركزي هو «العودة» دون أن ترتبط هذه العودة بتصور كياني محدد. يقول فيصل دراج: تتعرّف الثقافة الفلسطينيّة بتاريخ كفاحيّ متراكم، قوامُه استعادةُ الوطن الذي كان، والبرهنةُ على أنّ «ما كان» قابلٌ للاسترداد. ومع أنّ التعريفَ يمرّ على «الأرض التي أورق فيها الحجر،» كما قال محمود درويش، فإنّه يبدأ من «القضيّة» قبل أن يشير إلى المكان المشتهى؛ ذلك أنّ معنى الوطن من معنى الإنسان الذي يدافع عنه، وأنّ القضايا الكبيرة جميعَها تبدأ من الإنسان، لا من الأرض أو الحجر. وحافظ الفلسطينيون خارج الأردن على وعيهم بفلسطينيتهم دون أن يبلوروا ذلك في تعبيرات سياسية ومؤسسات ملموسة، حتى أواخر خمسينات القرن العشرين.[٢٢]

رغم ضبابية الهوية والكيان، وهذا الركام فوقهما، فإن وعي الفلسطينيين لفلسطينيتهم لم يمت. وقد ساعد على بقاء هذا الوعي حيا ثلاثة مكونات:

المكون الاول: التمييز وسوء المعاملة التي لقيها الفلسطينيون في الأقطار العربية، حتى في الأردن، حيث كان الفلسطينيون هم أقل إخوانهم الفلسطينيين الآخرين في الأقطار العربية الأخرى عرضة للتمييز. فقد كانوا، من

٢٢ فيصل دراج، مجلة الآداب العدد٩/١٠، عام٢٠٠٩.

الناحية القانونية، أردنيين لهم كل الحقوق القانونية في التملك والاستثمار والتوظيف في كل أجهزة السلطة، فمنهم الوزراء ورؤساء الوزارات، ولكنهم عمليا كانوا أردنيين من الدرجة الثانية، يعانون من التمييز في التوظيف في كل المجالات وخاصة في الجيش، وكانت مناطقهم تعاني أيضا من التمييز في التنمية.

لكن التمييز ضد الفلسطينيين في الاردن لم يبرز لديهم الهوية الفلسطينية، فكان جزء مهم منهم في السنوات الاولى من لقائهم مع اخوانهم الفلسطينيين الآخرين في دول الخليج يعرّفون انفسهم بانهم اردنيون. وقد لاحظوا تميزهم عن الفلسطينيين الآخرين من حيث الاستقرار والمشاركة (النسبية) في إدارة الدولة، بعكس الفلسطينيين في لبنان وسوريا وقطاع غزة. كما ان ذلك التمييز ضدهم في الاردن لم يدفعهم باتجاه البحث عن مدلولات سياسية فلسطينية رغم احساسهم بفلسطينيتهم، بل اندفعوا الى الحركات السياسية المعارضة للنظام والتي كانت تعمل في النطاق الاردني. وما كادت تنتعش هوية الفلسطينيين في الاردن بفضل المقاومة الفلسطينية حتى انتكست بعد مجزرة ايلول عام ١٩٧٠، اذ احس الجميع بمن فيه النخبة بالتمييز ضدهم، ولكنهم صاروا بوضع اكثر حرجا في اظهار هويتهم او التصريح بها.

ويلاحظ ان تشوّش الهوية الفلسطينية لدى الفلسطينيين في الاردن قد تعاظم في نهاية العقد الاول من القرن الواحد والعشرين وذلك لسببين: الاول تزايد الاحساس بعجز مسيرة «السلام» عن انجاز دولة فلسطينية مستقلة. والثاني ظهور ملامح الوضع في الاردن لدرجة ان الملك عبد الله الثاني (ملك الاردن) في كتابه «فرصتنا الاخيرة» يقول انه إذا وصلت المسيرة الى إقامة دولة فلسطينية سيكون امام الاردنيين من اصل فلسطيني ان يختاروا بين البقاء كاردنيين فيكونوا مواطنين اردنيين كاملي الحقوق، وهؤلاء لن يعود لهم اي انتماء لفلسطين بأي شكل من الاشكال الا كانتمائهم الى العراق او سوريا او اي قطر عربي آخر. اما الذين سيختارون الجنسية الفلسطينية فسنحترم خيارهم ونمكنهم مما ارادوا. ولكن هؤلاء لن يسمح لهم بعد ذلك بتغيير رايهم، ولن تعاد لهم الجنسية الاردنية.[٢٣]

وهذا بالطبع يربك الهوية ويشوّشها، ويجعل الفلسطيني هناك في حيرة من امره: من هو؟ وماذا يجب ان يكون؟

المكوّن الثاني: في بقاء وعي الفلسطينيين لفلسطينيتهم هو انتشار الوعي العام بين الفلسطينيين. فالفلسطينيون الذين فقدوا مواردهم الاقتصادية الزراعية والصناعية، لم يبق أمامهم إلا العلم لكسب العيش. وبانتشار التعليم بين الفلسطينيين، انفتحت أمامهم آفاق العمل في الدول العربية وخاصة دول الخليج حديثة التكوين. وهناك، ومن خلال العمل وانفتاح آفاقهم والتقاء الفلسطينيين من مناطق شتاتهم معا في مؤسسة واحدة، تعزز وعيهم بفلسطينيتهم رغم اختلاف البيئات التي يعيشون فيها.

المكوّن الثالث: الذي أنعش وعي الفلسطينيين بفلسطينيتهم كان احتلال إسرائيل لقطاع غزة في تشرين أول ١٩٥٦. فعندما اقتضت الضرورة العسكرية سحب الجيش المصري من سيناء وقطاع غزة، وجد الفلسطينيون أنفسهم أمام عدوهم التاريخي وجها لوجه، يتعرضون للقتل والتدمير والانتقام الجماعي. واكتشف الفلسطينيون دورهم الخاص في المواجهة المباشرة مع المحتلين. ولذلك فان الرعيل الاول لحركة فتح كان غالبيتهم من قطاع غزة، او ممن كان له علاقات مع غزة.

٢٣ الملك عبد الله الثاني بن الحسين، فرصتنا الاخيرة: السعي نحو السلام في زمن الخطر، دار الساقي، بيروت - لبنان، ٢٠١١.

انسحبت إسرائيل من قطاع غزة في السنة التالية (١٩٥٧). ورغم أن انسحابها لم يكن بفعل المقاومة الفلسطينية لها، إلا انه بسقوط غزة في يد الاحتلال الإسرائيلي ومقاومة هذا الاحتلال بدأت مرحلة جديدة، وجد الشعب الفلسطيني نفسه فيها وجها لوجه أمام مسؤولياته وأمام قسوة المواجهة.

نستطيع القول أن السنوات الأولى التي تلت انسحاب إسرائيل من غزة شهدت الإرهاصات الجدية الأولى للكيانية الفلسطينية، ولاستعادة الهوية الفلسطينية، حيث ظهر عدد من الظواهر للهوية والكيانية الفلسطينية التي عبرت عن نفسها عبر مؤسسات مختلفة، بعضها استمر وبعضها الآخر عجز عن الاستمرار وأصبح جزءاً من التاريخ. ومن اهم تلك المؤسسات التي ظهرت قبل قيام منظمة التحرير الفلسطينية، خمس مؤسسات، وهي:

١- الاتحاد القومي العربي الفلسطيني في غزة عام ١٩٥٨.
٢- حركة الارض التي تشكلت في الاراضي المحتلة في نيسان ١٩٥٩.
٣- فوج التحرير الفلسطيني، تشكل بتعاون الحاج امين الحسيني مع عبد الكريم قاسم في العراق، في حزيران ١٩٥٩.
٤- الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الذي تأسس في القاهرة اواخر عام ١٩٥٩.
٥- حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، التي بدأت تصدر مجلتها «فلسطيننا» عام ١٩٥٩.

وإذا كانت الهوية الوطنية لمعظم الشعوب قد تبلورت على شكل دول مثل ما هو عليه الحال في الدول القومية الحديثة، فإن نظيرتها الفلسطينية تبلورت على شكل مقاومة مناضلة لإثبات الوجود في مواجهة إرادة الاجتثاث والنفي، مما يجعل منها هوية نضالية في جوهرها.

اثر المقاومة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية على الهوية

كان التعبير الأقوى عن الهوية الوطنية الفلسطينية منذ النكبة هو قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤. ورغم أنها أقوى تعبير عن الهوية، إلا أن الهيئة العربية العليا بقيادة الحاج أمين الحسيني قاومتها بشكل مطلق، وشككت بتعبيرها عن الهوية الفلسطينية. أما بقية القوى السياسية الفلسطينية التي كانت قائمة في ذلك الوقت، وإن أجمعت على ضرورة بعث الهوية والكيان الفلسطيني، إلا أن الرؤية فيما بينها حول العديد من المسائل تعارضت. وذلك يدل على وجود درجة غير مكتملة من الوعي للهوية والكيان. فهذه الحركات السياسية لم تستخدم في بياناتها ومذكراتها المنشورة إلا مفاهيم كيانية عامة. وقد ارتبط مفهوم تلك القوى للكيان بأنه موازٍ لـ«المؤسسة» وكيفية أدائها لواجباتها الكفاحية.

أما حركة فتح، فطالبت بأن لا يكون الكيان صوريا له نشيد وقسم وعلم، بل يجب ان يكون ذا مضمون ثوري ومرتكزا للثورة المسلحة وليس بديلا عنها. وانسجاما مع رؤيتها الكيانية المعبر عنها بالدعوة إلى العمل العسكري، كان طبيعيا أن تتخذ فتح موقفا متحفظا من منظمة التحرير ومقررات مؤتمر القدس، خشية إكساب الشرعية لممثلين قد يخرجون على المسرح السياسي وينفذون قرارات يرفضها الشعب الفلسطيني قطعا، ويحتمون بالشرعية. وذكّرت فتح انه كان من المفترض ان يشكل قيام منظمة التحرير الفلسطينية بداية إنهاء مرحلة الوصاية العربية الرسمية على العمل الفلسطيني. ولكن منظمة التحرير لم تكن كذلك، فقد كانت بقرار الجامعة العربية، وحسب رؤيتها.

وقد حرص الشقيري (في أول مؤتمر صحفي يعقده في القاهرة) بأن يؤكد على أن التنظيم الفلسطيني لن يأخذ شكل حكومة، ولن يمارس سيادة إقليمية على الضفة الغربية أو قطاع غزة، ولن يتعارض قيامه مع وجود الكيان الأردني الذي هو «كيان رسمي ودولي، بينما الكيان الفلسطيني شعبي يعتمد على النضال القومي».

وأكد أحمد الشقيري في الجلسة الأولى للمجلس الوطني على «ان انبثاق الكيان الفلسطيني في مدينة القدس لا يهدف الى سلخ الضفة الغربية عن المملكة الاردنية الهاشمية، ولا قطاع غزة عن مصر، ولا منطقة الحمة عن سوريا».

وبذلك رحب الملك حسين باتخاذ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القدس مقرا رسميا لها، وسمح لها برفع العلم الفلسطيني على مقرها. وقد حدد الملك حسين دور م.ت.ف. كما يراها في خطابه امام مجلس الامة الاردني بأن «الشخصية الفلسطينية ضرورة دبلوماسية لمساعدة المجهود العربي الدبلوماسي في المجالات الدولية»، وأي خروج على هذا المفهوم «يعني بعثرة للجهد وتعطيلا للحشد».

ولعل من أسباب ضبابية مفهوم الكيان والهوية عند منظمة التحرير الفلسطينية هو التنازلات الكيانية التي قدمتها (من غير جدوى) لتجعل نفسها مقبولة عند الأردن.

وعلى كل، يمكن تقسيم مراحل وعي م.ت.ف. لمفهوم الكيان والهوية إلى أربع فترات، وذلك حسب الفواعل التي أثرت في ذلك الوعي أو غيرت اتجاهه:

المرحلة الأولى، وهي منذ تأسيس م. ت. ف. وحتى حرب حزيران ١٩٦٧، حيث استولت إسرائيل على ما كان قد تبقى من ارض فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة). **والمرحلة الثانية**، تمتد من حرب حزيران ١٩٦٧ حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣، حيث عَبَر جيشا سوريا ومصر خطوط «النكسة»، و مجرد «العبور» أعاد للعرب شيئا من الكرامة، وأصبح بالإمكان التعامل مع إسرائيل متجاوزين اللاءات الثلاث (لا مفاوضات ولا صلح ولا اعتراف مع إسرائيل) التي أطلقها مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم (٢٩/ ٨/ ١٩٦٧ — ١/ ٩/ ١٩٦٧).

والمرحلة الثالثة، من حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحتى مؤتمر مدريد ثم اتفاقية أوسلو ١٩٩٣، حيث تواجهت دول الطوق (لبنان وسوريا والأردن) ومنهم الفلسطينيون مع إسرائيل على مقاعد المفاوضات وليس في ميادين القتال. **والمرحلة الرابعة**، هي من اتفاقية أوسلو حتى الآن، حيث التقت إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية مباشرة حول طاولة المفاوضات وليس في ميادين القتال، وقد تبادلا الاعتراف وصار لمنظمة التحرير الفلسطينية حكم ذاتي على اجزاء من غزة والضفة الغربية، رغم بقاء الجنود الإسرائيليين على أبواب مكاتبها هناك.

وقد كان لمنظمة التحرير الفلسطينية وعي خاص لكل مرحلة فيما يخص القضايا السياسية وعلى رأسها مسألة الهوية والكيان. ونستطيع أن نسمي كل مرحلة بما يميزها في هذا المجال. فالمرحلة الأولى هي مرحلة الميثاق القومي الفلسطيني، والثانية هي مرحلة الميثاق الوطني الفلسطيني، والثالثة هي مرحلة تجاهل الميثاق

الوطني الفلسطيني كمرجعية واعتماد قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، والرابعة هي مرحلة إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني وتجاهل قرارات المجالس الوطنية السابقة كمرجعية، واعتماد قرارات «القيادة الفلسطينية».[٢٤]

٢٤ اصطلاح القيادة الفلسطينية يعبّر عن هيئة غير رسمية، تتكون من اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني، والحكومة الفلسطينية ورئاسة المجلس التشريعي، وما تيسّر من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح. وكان هناك شخصيات تشارك بهذه الهيئة رغم أنهم ليسوا أعضاء في إحدى الهيئات المكوّنة لهذه القيادة.

الفصل الثالث

اللاجئون الفلسطينيون والهوية الوطنية

إذا كانت الثقافة مركبا أساسيا في الهوية بغض النظر عما إذا كانت فردية أو جمعية، كما سبق وأشرنا، فلا بد لنا عند دراسة هوية محددة من دراسة ثقافتها وعوامل تشكلها وتطورها وانكماشها. وإذا كانت الثقافة «هي ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتغييرات والإبداعات والتطلعات لجماعة بشرية، في إطار ما تفرضه من تطورات بفعل دينامية داخلية وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء، فهي بهذا المعنى «المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لجماعة بشرية». وإذا كانت الهوية الثقافية، فردية وجمعية، ووطنية (قومية)، والعلاقة بين هذه المستويات تتحدد أساسا بنوع الآخر الذي تواجهه، فإن «الهوية كيان يصير، يتطور إما باتجاه الإنكماش، وإما باتجاه الانتشار». [٢٥] وعليه، يكون البحث في أثر النكبة واللجوء على الهوية الفلسطينية، وعلى هوية اللاجئين انفسهم اساسيا في سياق بحث خصوصية الهوية الفلسطينية.

وبناء على ما سبق سنسأل، هل للاجئ هوية؟ وهل تتطور وبأي اتجاه؟ فإذا كان الفرد داخل الجماعة الواحدة، قبيلة كانت، أو طائفة، أو جماعة دينية أو إثنية أو مدنية، عبارة عن (أنا) داخل الجماعة الواحدة، والجماعة بغض النظر عن طبيعتها وماهيتها، هي كالأفراد عبارة عن (أنا) داخل الأمة أو القومية أو الشعب، لكل منها (أنا) خاصة بها، و (آخر) تتعرف من خلاله أو عبره على نفسها بوصفها ليست إياه. وإذا كانت العلاقة بين الهويات الفردية والجمعية والوطنية تعيش حالة مد وجزر دائمين بتغيير اتجاه كل منها اتساعا وضيقا حسب الظروف وأنواع الصراع واللاصراع، والتضامن واللاتضامن التي تحركها المصالح، فإننا سنسأل: كيف أثرت النكبة واللجوء في تشكيل الهوية الفلسطينية؟ وهل كبر حجم اللاجئن، وطول سني اللجوء وظروفه أسهمت في تشكيل هوية فرعية هي هوية اللاجئ أو اللاجئين؟

لقد بلغ عدد اللاجئين ٨١٠ ألف لاجئ عام ١٩٤٨، وعدد الشعب الفلسطيني كما قدره جهاز الإحصاء المركزي ١١,٢٢ مليون نسمة عام ٢٠١١، منهم قرابة ٦٦٪ لاجئون. وتظهر إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء

٢٥ محمد عابد الجابري، الهوية الثقافية والوطن والدولة والأمة، وراجع أيضا: العولمة والهوية والثقافة: عشر أطروحات، مصدر سابق.

الفلسطيني أن نسب اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث (الانروا) تبلغ ٣٩,٧٪ في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ (١٦,٣ في الضفة، ٢٣,١ في قطاع غزة)، و ٤١٪ في الأردن، و ٩,٩٪ في سوريا، و ٨,٩٪ في لبنان، والباقي مشتتون في كل بقاع الأرض. فهل للملايين الخمسة من اللاجئين المسجلين، وما يزيد على المليونين من المهجرين غير المسجلين هوية واحدة أم عدة هويات؟[٢٦] وإذا كان لهم هوية واحدة، فبماذا تتميز داخل الهوية الوطنية الفلسطينية؟

إن حالة اللجوء ومن ثم القطع البنيوي وما تضمنه كل منهما من عوامل فاعلة وآثار قد شكلا الأساس لتكون خصوصية هوية اللاجئين ضمن الهوية الوطنية الفلسطينية. وان استمرارهما، أو استمرار آثارهما، سيظل فاعلا على نحو خاص في تجسيد الهوية الفلسطينية.

أولاً: اثر اللجوء على هوية اللاجئين والهوية الوطنية

يظهر اثر اللجوء الناشئ عن النكبة في إعادة صياغة مفهومي الأرض والوطن، ونشوء أسباب جديدة للعلاقات الاجتماعية تقتضي التوحد والتعاون والتعاضد. فأثر الغربة في حالة اللاجئ يتعدى مجرد الحنين إلى الأرض والوطن، والقرية الأصلية المفقودة اكبر بكثير من كونها مجرد مكان للعيش، وقسوة التمييز تتجاوز مجرد الإحساس به. لقد أنتجت ضرورة مواجهة اللجوء وظروفه وحدة في المفاهيم ونمطا خاصا للعلاقات الناشئة فيما بين اللاجئين ومحيطهم، وبالتالي برزت خصوصية هويتهم ضمن إطار الهوية الفلسطينية.

١- مفهوما الارض والوطن

نعم، نحن نعتقد أن للاجئين هوية واحدة شاملة هي هوية اللجوء، وأساسها الإحساس بالغربة عن الأرض والوطن والناس. فالأرض في ثقافة الفلسطيني، وخاصة اللاجىء الذي اضطر إلى تركها، في زمن اللجوء هي الوطن. وهي في ثقافته « ثلاثية الأبعاد: جغرافي، اقتصادي، اجتماعي».[٢٧] والأرض في الذاكرة الفلسطينية مفهوم مركب؛ فهي «الناس بكل ما لهم من علاقات عليها وفيما بينهم. . .».[٢٨] وهي في وعي الفلسطيني «البوتقة، كما سماها ساري حنفي. . . وقد اعتبر البعض أن الأرض والوطن كلمتان مترادفتان».[٢٩] الأرض بذلك هي الذكريات التي لا تنسى، وأيام الحياة السعيدة في وطن جميل رفض البعض من اللاجئين مقارنته بأجمل بقاع العالم. لقد رفض ٨٠٪ من المستهدفين في الرواية الشفوية من مخيم جنين، وبعد عقود طويلة، أي تعويض عنها؛ «لأنها أغلى من كنوز العالم»، وحتى اليائس من تحقيق العودة من هؤلاء رفض التعويض لأنه كما قال: « أفضل الموت شريفا»، وفقط إثنان من أصل ٢٦ أجابوا بأنهم يقبلون التعويض عن حقهم في العودة إلى أرضهم.[٣٠]

---

٢٦ تشير إحصائيات مركز بديل بحسب المسح الشامل للاجئين و المهجرين لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أن نسبة المهجرين تبلغ ٦٧٪ ويقدر تعداد المهجرين الفلسطينيين المسجلين وغير المسجلين ب ٧,١ مليون من التعداد العام للشعب الفلسطيني. انظر المسح الشامل، مركز بديل، مصدر سابق، ص ٥٦-٥٧.

٢٧ عبد الفتاح القلقيلي (إعداد)، الأرض في ذاكرة الفلسطينيين: اعتمادا على التاريخ الشفوي في مخيم جنين، رام الله، ٢٠٠٤، ص ٨١.

٢٨ عبد الفتاح القلقيلي، المصدر السابق، ص ١٧.

٢٩ المصدر السابق، ص ١٧.

٣٠ المصدر السابق،: ص ٧٥.

نعم للاجئين – بغض النظر عن واقعهم الطبقي قبل التهجير، والذي كان التفاوت الطبقي فيه محدودا قبل النكبة– هوية واحدة شاملة، تتحدد بالثقافة التي تشكلت بالحنين إلى الأرض والعودة إليها. فهي، كما قلنا، بالنسبة لهم، الوطن، حتى لو كانوا يسكنون في نفس الوطن بعد لجوئهم.

٢- امتداد القرية والروابط العائلية بعد اللجوء استحضار للوطن المفقود

القرية كانت أيضا جزءا مهما من تشكيل هويتهم؛ بل كانت المحدد الأهم للهوية، لأنها كانت الوطن والأرض. فقد كانت القرية بالنسبة للاجئين وحدة واحدة متكاملة. هي، بما كانت، شكلا ونمطا للحياة والعلاقة بين الناس فيها، مكون أساسي في ثقافة اللاجيء. فاللاجئون تجمعوا في المخيمات على أساس الانتماء إلى القرية والقرابة. ففي مخيم عايدة في منطقة بيت لحم، شكل السكان من اصل قرية راس أبو عمار ٢١,٥٪ من سكان المخيم، ومن قرية بيت نتيف ٢٠,٩٪، ومن المالحة ١٤٪، ومن دير أبان ١٠,٩٪ ، ومن علار ٨,٧٪؛ بينما جاء الباقي من أصول ١٨ قرية فلسطينية وكانوا أقل من نصف سكان المخيم». [٣١] ولاحظت لورا عدوان وجود نفس الظاهرة، حيث أعاد سكان المخيم إحياء العلاقات القديمة القائمة على بناء الروابط العائلية والقروية، واعطوا المنطقة أسم العائلة (حارة المواعدة) في مخيم اليرموك، أو أسم البلد الأصلي (حارة ساريس، أو صرعة) في مخيم قلنديا. [٣٢] وفي لبنان، كان إحياء الإنتماء إلى القرية، سواء قبل او بعد أوسلو، جزءا متكاملا من عملية إحياء حق العودة كما أكدت روز ماري صايع. [٣٣] لقد وصل الأمر أحيانا إلى تحول خلاف بين فردين من قريتين مختلفتين في المخيم إلى اشتباك مسلح، وكان التحزب للقرية فيه يتفوق على الانتماء التنظيمي السياسي أحيانا كثيرة. [٣٤]

٣- قسوة اللجوء والتمييز ضد اللاجئ

لقد كان للقرية أهمية كبيرة في التشكل الثقافي القيمي لدى اللاجيء لأنه صار، وظل لفترة طويلة، يقارن بين حياته في قريته والحياة البائسة التي يعيشها بعد النكبة بدون أرض وقرية واضطراره للعمل في أعمال كانت بالنسبة له حقيرة مقارنة بالعمل في أرضه، وحياته السابقة. هوية اللاجيء تشكلت في البدايات من خلال فهم علاقته بالآخرين «سواء كان من نفس الوطن أو من قطر آخر. ففي الأردن شعر اللاجئ بأنه مواطن، ولكن كل من حوله ظلوا يذكرونه دوما بأنه لاجئ. . . كما قال (أبو سمير) المعلم في إحدى المدارس الحكومية». [٣٥] لقد كان اللاجيء يرى نفسه غريبا متميزا عن جاره الذي ظل في أرضه وقريته ومدينته. ألم الغربة عن الأرض والقرية والحياة المشتركة فيها، وكذلك الحياة البائسة في خيام المخيم أو بيوت الصفيح الضيقة، وبلا أي مصدر للرزق، كانت العامل الأول الذي ميز بين اللاجيء وغير اللاجيء. والغربة خارج الوطن كانت أقسى منها داخله، والتمييز ضد اللاجيء كان أعنف، لذلك كانت هوية اللجوء أسرع في تشكلها وأقوى في الشتات.

---

٣١ انظر: أحمد أبو غوش، مخيم عايدة ، مركز القدس لدراسة اللاجئين، رام الله، ١٩٩٤، ص ٧.

٣٢ انظر: لورا عدوان، «اللاجئون الفلسطينيون: حقوق وروايات، وسياسات»، دراسة مقارنة بين مخيم قلنديا في فلسطين ومخيم اليرموك في سوريا، تحرير عبد الرحمن أبو شمالة، معهد أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، ٢٠١١، ص ٢٣٥.

٣٣ انظر: روز ماري صايع Palestinian Refugee Identity/ies; Generation, Class, Region، ورقة في ورشة عمل حول اللاجئين ، جامعة بيرزيت ، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ٢٠١١.

٣٤ عبد الفتاح القلقيلي، مصدر سابق، ص٨٣.

٣٥ انظر: صحيفة البيان، الإماراتية، ٢٠١٠/٣/١٣.

نحن نعلم أنه «ليس من المحتمل أن ينتج المنفى بحد ذاته تماثلا اجتماعيا، اقتصاديا أو ثقافيا، حتى وإن كانت المشاركة في الأصل قوية. بل الاحتياج إلى حلول للمشاكل المحلية» مثلما هو الحال في بداية الحياة في المخيمات، ومواجهة المشاكل اليومية المتعلقة بجمع قوت اليوم، والبحث عن سكن له سقف، حتى ولو كان خيمة، و «مثلما هو الحال في العراق؛ حيث يتعرض اللاجئون للعنف، أو في لبنان؛ حيث تسلب من لاجئي المخيمات حقوقهم المدنية، أو في الأردن؛ حيث يتعرض اللاجئون في المخيمات للامساواة بشكل غير مناسب. أما في حالة ربط ذلك مع المشكلة السياسية الوطنية الرئيسية المتعلقة بالتحرر الوطني، فإن حجم هذه المشاكل يولد الاستعداد للنضال، خاصة في أوساط الشباب، ولكنها أيضا قد تدفع باتجاه الارتباك والبحث عن الذات، والتسرب، والحلول الفردية.[٣٦]

الغربة عن الوطن (الأرض، والحياة فوقها، والقرية والحياة فيها)، والمعاناة الجماعية والمساواة شبه المطلقة فيما بين غالبية اللاجئين بعد أن فقدوا أرضهم ووظائفهم وكل ممتلكاتهم، حتى البسيطة منها، هي العناصر المشكلة لثقافة اللاجئين وهويتهم. فإذا كان معروفا لكل دارس أن اللاجئين لم يقطنوا كلهم في المخيمات، بل سكن جزء مهم منهم في المدن والقرى الفلسطينية والمدن العربية في الشتات،[٣٧] وأن من سكن في المخيمات هم الأكثر فقرا من اللاجئين، فهم الذين لم تتوفر لهم أية موارد تساعدهم على الاندماج في المجتمعات التي لجأوا إليها. فإن الأسئلة التالية تطرح نفسها هنا: هل أثر التفاوت الطبقي، سواء كان بسبب الوضع الطبقي قبل اللجوء، أو بسبب حصول أحد أفراد العائلة على تأهيل علمي أو مهني مكنه من الإندماج أسرع، على هوية اللاجيء؟ وهل بإمكاننا القول أن الجزء – ولو البسيط من اللاجئين الذين تركوا البلاد قبل بداية المعارك سنة ١٩٤٨ وحملوا وأموالهم، وبعض سكان المدن الذين حصلوا على تأهيل علمي أو مهني في وطنهم، وكان اندماجهم في مجتمعات الشتات وفي الضفة الغربية وقطاع غزة أسهل وأسرع- يختلفون في هويتهم رغم أنهم كلهم لاجئون؟ وهل هنالك فرق بين تطور هوية اللاجيء المقيم في الأرض الفلسطينية واللاجيء المقيم في خارجها؟

نعم، فهنالك ما هو عام في تطور ثقافة اللاجيء ونمط حياته بعد اللجوء وتطوره الاجتماعي الاقتصادي. وهنالك ما هو خاص في هذا التطور الذي أنتج بالتأكيد سمات خاصة لهوية قطاعات محددة من اللاجئين، لكن في سياق التطور العام الذي تحدثنا عنه. وعودة إلى ما اقتبسناه عن الهوية بأنها «كيان يصير ويتطور» سنبرز أهم العوامل التي أثرت على تطور قطاعات اللاجئين المختلفة وبالتالي هوياتهم.

ثانياً: اثر التطور البنيوي (الاجتماعي الاقتصادي) للاجئين على هويتهم الفرعية والهوية الوطنية

مما لا شك فيه أن القطع البنيوي في المجتمع الفلسطيني الناشئ عن النكبة لا يمكن فصله عن حالة اللجوء ذاتها، إلا ان آثاره على تشكل الهوية الخاصة باللاجئين والهوية الوطنية عموما، يمكن تتبعها لغايات بحثية على النحو التالي:

---

٣٦ انظر: روز ماري صايغ، ورقة عمل حول اللاجئين،٢٠١١، مصدر سابق.

٣٧ تشير احصائيات مركز بديل ان ما نسبته ٣٠٪ تقريبا من اللاجئين يسكنون في المخيمات. انظر :المسح الشامل للاجئين والمهجرين الفلسطينيين، ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ، مركز بديل، مصدر سابق.

١- اللجوء: زوال تناقضات ونشوء أخرى

قبل النكبة كان المجتمع الفلسطيني زراعيا على الأغلب، حيث ٦٥-٧٠٪ منهم قرويون و٣٠-٣٥٪ مدينيون، وكان هنالك ٧٠٠٠٠ بدوي سكن معظمهم في النقب.[٣٨] وقد عمل في القطاع الزراعي من ٦٠-٦٢٪ ،وعمل جزء من سكان المدن في هذا القطاع، وعمل من ٣٠-٣٥٪ من سكان المدن في الصناعات الخفيفة و١٥-١٧٪ في النقل، و ٢٠-٢٣٪ في التجارة، و ٥-٧٪ في الخدمات العامة، و٦-٩٪ في قطاعات اخرى.[٣٩]

أما في المخيم فقد أصبح اللاجئون، خاصة في البداية، كأنهم طبقة واحدة، بلا عمل، ولا أملاك أو موارد، ويكادون لا يتميزون عن بعضهم؛ فتساوى صاحب العمل والعامل، صاحب الأرض والفلاح، المتعلم والأمي، الغني والفقير، وصارت الخيام بيت جميع اللاجئين. وهذا انهى تناقضا مهما كان فاعلا في الوطن؛ ففي المجتمع الجديد القائم على اللجوء انتهت طبقة الأعيان والزعامات والعشائرية والمناطقية وانتهت تناقاضاتها، ولكنه مع تطوره بدأ يخلق تناقضاته الخاصة الجديدة.

ولو حاولنا التدقيق أكثر، سنلاحظ من خلال دراسة تقارير التعويض المقدمة من قبل الأمم المتحدة عام ١٩٤٨، أن ٢٩٪ من الأسر التي شملها التقرير لم تكن من المالكين.[٤٠] من هذا التقرير يمكن الاستنتاج بسهولة، أن هؤلاء على الأغلب هم من سكنوا بعد تهجيرهم في المخيمات، بالإضافة إلى عدد من الشرائح الأخرى. وبشكل عام، كان سكان المخيمات الأكثر تأثرا بالنكبة؛ لأنهم عاشوا بسببها ظروفا صعبة، وكان اندماجهم، بسبب انخفاض مستوى تعليمهم وعدم امتلاكهم مهنة، اصعب، وفرصهم في تحقيق قدراتهم أكثر صعوبة.[٤١]

٢- اللجوء: لا اندماج، لا مساواة، ولا تنازل عن العودة

تأثرت أوضاع اللاجئين بمدى اندماجهم في المجتمعات التي سكنوها بعد التهجير، فقد عاشوا بهذا القدر أو ذاك على أرضية علاقات الانتاج العربية متفاوتة التطور، أو فوق أرضهم ملحقين سياسيا واقتصاديا بأقطار عربية أخرى. وقد تأثرت عملية الاندماج، بشكل عام، بالمناخ السياسي السائد في القطر الذي لجأوا إليه، وموقف النظام فيه من القضية الفلسطينية.

شكل اللاجئون في الضفة الغربية ٢٧٪ من السكان، وفي غزة ٦٤٪، وفي الأردن ٣٠,٥٪، وفي لبنان ١٠,٢٪، وفي سوريا ٢,٤٪. يعيش منهم داخل المخيمات ٩٪ في الضفة و ٥٤٪ في غزة، و١٩,٦٪ في الأردن، و٥٣,٣٪ في لبنان، أما في سوريا فقد بلغت نسبتهم ٢٨,١٪.[٤٢]

---

٣٨ انظر: بني موريس، ترجمة دار الجليل، طرد الفلسطينيين وولادة مسألة اللاجئين: وثيقة إسرائيلية، ط١، عمان، دار الجليل،١٩٩٢ ص ١٨.

٣٩ انظر: المصدر السابق، ص ٢٢.

٤٠ انظر علي فيصل، اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث، ط١، بيروت، شركة دار التقدم العربي، ١٩٩٦، ص ١٤٨.

٤١ لمزيد من المعلومات انظر: عادل حسين يحيى، اللاجئون الفلسطينيون١٩٤٨-١٩٩٨: التاريخ الشفوي، ط١، المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي، رام الله، ١٩٩٨، ص ٥١-٦٤.

٤٢ انظر: www.badil.org/statistics

من الإحصائيات السابقة يتضح أن اندماج اللاجئين كان في الضفة الغربية وقطاع غزة أكبر منه في أي مكان آخر، لان الاندماج حدث في واقع فلسطيني. أما في الضفة الشرقية لنهر الأردن، فقد كان الإندماج كبيرا إلى حد ما بسبب كبر حجم اللاجئين الفلسطينيين بالقياس إلى السكان الأردنيين، وسهولة التفاعل ضمن وحدة الضفتين تحت سيادة المملكة الأردنية، ومنح الجنسية للفلسطينيين. أما في بقية الأقطار العربية ودول العالم، فقد حدث تكيف أو اندماج بنسب متفاوتة. وتجدر الملاحظة هنا أن سهولة اندماج اللاجئين في الضفة الغربية لم تعفهم من آثار التمييز بين الضفتين، وخضوع الضفة الغربية «للمَحْوَطة» تنمويا بعد إلحاقها بالأردن.[٤٣] وفي ظل الاحتلال الإسرائيلي سنة ١٩٦٧ وبعدها، تعرض الشعب الفلسطيني بمن فيهم اللاجئون المقيمون في هذه المنطقة، لقمع جديد، وتعرض بعضهم لتهجير جديد، وعانوا من العقوبات الجماعية والتدمير والقمع والتنكيل. أما وجود نسبة عالية من اللاجئين داخل المخيمات في قطاع غزة فلا يعني عدم اندماجهم، بل يعود إلى محدودية مساحة قطاع غزة.

٣- اللجوء: معاناة متفاوتة ولكن هوية جامعة

كان أبرز أثر للنكبة على اللاجئين هو إحداث قطع بنيوي في علاقاتهم وتطور قواهم الانتاجية على الأرض الفلسطينية، وذلك بسبب تجريدهم من مواردهم الإقتصادية، وبالتالي من نمط حياتهم الاقتصادي، فأعاد ذلك تشكيلهم إلى ما يمكن وصفه بطبقة واحدة معدمة من وسائل الإنتاج أو الموارد، كما سبق وذكرنا. وإذا كنا نعلم أن اللاجئين لم ينحدروا في فلسطين من طبقة واحدة، وهذا خلق تفاوتا بينهم في مستوى القدرات التعليمية والمهنية. وإذا إضيف إلى ذلك أن عددا قليلا (٧٥٠٠٠ فلسطيني) منهم هاجر سنة ١٩٤٧ بعد أن باع أملاكه بخسارة ٢٥٪، من يافا والقدس وحيفا إلى مراكز سكنية باتجاه الشرق الأكثر أمنا،[٤٤] سنعلم لماذا تمكن البعض من الاندماج أو التكيف بشكل أسرع وأفضل في محيطهم أينما أتيحت الفرصة لهم؛ بينما عانت الطبقات المسحوقة من عدم القدرة على الاندماج أو التكيف وظلت في غالبيتها في المخيمات.

تشير الإحصائيات إلى أن نسبة اللاجئين المسجلين في المخيمات ظلت قريبة من نسبتها في السنوات الأولى من النكبة، بل قلت، مع أن عدد اللاجئين تضاعف عدة مرات. فقد كانت نسبة لاجئي المخيمات ٦, ٣٤ سنة ١٩٥٣ وصارت ١, ٣٩٪ سنة ١٩٦٥ و ٤, ٣٣٪ سنة ١٩٧٥ و٣٨٪ سنة ١٩٨٥ و٣١٪ سنة ١٩٩٥ و٣٢٪ سنة ٢٠٠٢ و٠, ٣٠ سنة ٢٠٠٥ و ٤, ٢٩ سنة ٢٠٠٨.[٤٥] وهذا يدل على خروج متواصل للاجئين من المخيمات بالهجرة إلى الخارج أو بالانتقال للسكن في المدن والقرى المحيطة بالمخيم بعد أن تحسنت أحوالهم الاقتصادية والمعيشية.

لقد حدث قطع بنيوي في صفوف اللاجئين بسبب نزع ملكياتهم الزراعية أساسا، واضطرار معظمهم للسكن في المدن أو حولها. ولكون المناطق الفلسطينية التي سكنوا فيها كانت على الأغلب بعيدة عن المناطق الزراعية، لوحظ أن التطورات البنيوية حدثت في صفوفهم بطريقة انقلابية. وهذه أهم سماتها:

أ) نوع العمل: لقد لوحظ أن اللاجئين في أغلبهم اضطروا للعمل بعد تهجيرهم في أي عمل يدوي يمكنهم من الاستمرار في الحياة. وأن الغالبية العظمى منهم بدأت من الصفر في بناء حياتها الاقتصادية.

---

٤٣ انظر عادل سمارة، احتجاز التطور: دراسة نقدية لأدبيات إسرائيلية عن اقتصاد الضفة والقطاع، ط١، القدس، الحياة للنشر،١٩٨٧، ص ٨.

٤٤ انظر: بني موريس، ترجمة دار الجليل، طرد الفلسطينيين وولادة مسألة اللاجئين، مصدر سابق، ص ٤٥.

٤٥ انظر: www.badil.org/statistics

ب) الدخول إلى قطاعات عمل جديدة: بعد قرابة أربعة وستين عاما من التهجير يمكن الملاحظة بسهولة أن العاملين في قطاع الزراعة أصبحوا أقلية في تصنيف العاملين من أبناء اللاجئين. ففي التسعينيات من القرن الماضي، لاحظنا أن نسبة العاملين في الزراعة من اللاجئين وصلت إلى ٢,٥٪ في أحسن الأحوال، كما هو الحال بين لاجئي سوريا، بينما كانت نسبتهم في فلسطين أكثر من الثلثين قبل النكبة. وعمل نصفهم في الصناعة أو كعمال مهرة في معظم أقطار اللجوء. وعمل ٧,٥- ٨٪ منهم كموظفين. لقد كانت نسبة العمال غير المهرة من اللاجئين في الأردن ١٠٪ وفي فلسطين ١٥,٦٪. وكانت نسبتهم بين سكان المخيمات طبعا أكبر.[٤٦] وفي مخيمات الأردن لوحظ أن قطاع الخدمات هو المسيطر؛ حيث عمل في التجارة ٢٥٪ من سكان المخيمات، و١٥٪ في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، كما شكل العمل في القطاع الصناعي حوالي خمس قوة العمل، وفي قطاع الإنشاءات عمل ١١٪، وعمل في القطاع الزراعي أقل من ٣٪ من قوة العمل و٣٪ فقط عملوا في نشاط الإدارة.[٤٧]

ت) التعليم أداة مقاومة: لوحظ أن نسبة العمال والموظفين بين اللاجئين القاطنين في مخيمات الضفة الغربية تعاظمت، وأن نسبة عالية منهم تحت خط الفقر. فالمخيمات بشكل عام لم توفر فرص عمل، بل عمل معظم قاطنيها خارجها. ففي مخيم عايدة سنة ١٩٩٤ مثلا، عمل فقط ٩,٤٪ داخله و٢,٥٠٪ عملوا في سوق عمل الضفة الغربية و٧,٣٥٪ عملوا في إسرائيل و٦,٨٪ خارج فلسطين، والبقية كانوا معالين.[٤٨] ولوحظ أن الموظفين يعملون في مجالات التدريس والطب والهندسة والتعليم والمحاماة والتمريض والإدارة، مما يعني أن اللاجئين توجهوا نحو التعليم للتعويض عن فقدان أراضيهم الزراعية ليتمكنوا من العمل والحياة. فمن خلال دراسة مخيم عايدة لاحظنا أن ٢٨٪ من العاملين أنهوا دراستهم الجامعية أو المتوسطة.[٤٩]

خ) المخيم ليس أكثر من محطة لمن استطاع سبيلا: لقد لوحظ أيضا أن من يستطيع الخروج من المخيم بسبب ضيق المساحة ونوعية السكن وعدم توفر الفرص للعمل والظروف الصحية فعل ذلك، وبقي الكثيرون منهم مسجلين في المخيم للحفاظ على هوية اللجوء. وبالمقابل لاحظنا أن نسبة عالية ممن يمتلكون محلات تجارية في مدينة رام الله في غالبيتهم لاجئون.[٥٠]

د) المخيم هو المكان الأكثر معاناة: تجدر الملاحظة أيضا أن سكان المخيمات في لبنان هم الأكثر معاناة بسبب فرض القيود عليهم في مجال السكن والعمل والتأهيل. فقد منع الفلسطينيون هناك من ممارسة حوالي ٢٨ مهنة منها مهن الطب والمحاماة والهندسة، وبسبب تدهور العملة اللبنانية، وتفشي البطالة (٣٨٪)،[٥١] والهجمات على المخيمات والمذابح التي حدثت فيها، حيث استشهد حوالي ٣٠ ألف من سكانها.[٥٢] وفي هذه الأيام، يعاني سكان المخيمات في قطاع غزة من حالة مزرية من الفقر وسوء الأوضاع الصحية.

---

٤٦ انظر (www.badil.org/statistics)

٤٧ انظر: مروان خواجا وآجا تلتنز (إعداد)، على الهامش: الهجرة والأوضاع المعيشية للاجئي المخيمات الفلسطينية في الأردن، جامعة اليرموك، اربد، ترجمة علي شتوي الزغل، ٢٠٠٥، ص ٦٥.

٤٨ انظر: أحمد أبو غوش، مخيم عايدة، سنة ١٩٩٤، مصدر سابق.

٤٩ انظر: المصدر السابق، ص ١٢.

٥٠ انظر: مسح أجراه مركز القدس لدراسة اللاجئين على ملكية المحلات التجارية في مركز مدينتي رام الله والبيرة في عام ١٩٩٤.

٥١ انظر: المسح الشامل ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مركز بديل، مصدر سابق، النسخة الإنجليزية ص ١١٣.

٥٢ انظر: ايليا زريق، اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، ط ٢، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨، ص ٥٤.

«معظم اللاجئين في الشتات يحملون اليوم جنسيات بديلة، ويحترفون المهن ويندمجون بشكل جيد نسبيا في المجتمعات المضيفة كمواطنين (او مواطنين من الدرجة الثانية). كما أن وضعيتهم الاجتماعية الاقتصادية تراوح ما بين الطبقة الوسطى والعليا. أما فيما يتعلق بالمخيمات فإن معدل الدخل العام منخفض بالقياس إلى دخل المواطنين المحليين أو الفلسطينيين المقيمين خارج المخيمات.»[٥٣]

وفي الأردن تحديدا، فإن «دراسة توزيع الدخل، المهن، طبقة العمال، النشاط الاقتصادي، التحصيل التعليمي، . . . . الخ في مخيمات الأردن، تشير إلى أن مجتمع المخيمات يفقد أو تتقلص فيه الطبقة الوسطى العادية.»[٥٤]

وفي مخيمات الأردن أيضا:

المخيمات ليست مجتمعات مغلقة بالمعنى الدقيق، فالحركة إلى المخيم ومن المخيم إلى خارجه هي شيء عام، وهي عملية انتقائية بشكل عالي، وهذه الهجرة الانتقائية تقود إلى تركيز الفقر والبطالة في المخيمات. وبصورة بسيطة يميل القسم الفقير من السكان اللاجئين إلى الانتقال إلى المخيم بينما القسم الأحسن حالا يهاجرون خارج المخيم. ونتيجة لذلك فإن المخيمات هي مجتمعات ساكنة من الأسر الفقيرة والمتضررة وذات فرص قليلة للحراك الاجتماعي مقارنة بالأماكن الأخرى في الأردن.[٥٥]

ومن خلال الدراسة السابقة (على الهامش) عن أوضاع المخيمات في الأردن، وهي دراسة عميقة، توحي النتائج الإجمالية إلى أن الأوضاع المعيشية للسكان اللاجئين لا تعكس حياة أولئك الذين يعيشون خارج المخيمات، بل هي بعيدة عنها. «ويستمر المخيم ليكون متميزا بوضوح ومكانا متميزا بتركيز عال نسبيا في الفقر وتركيب ديموغرافي منحرف، مما يجعله علامة مهمة في الإنتماء الجماعي في الأردن».[٥٦]

٤- المخيم وحدة إنتاج نضالي و«هوياتي»

مما سبق يتضح أن تشكلا بنيويا متنوعا حدث بعد قطع بنيوي مهم في تاريخ الشعب الفلسطيني. وبشكل عام يمكن القول أن بعض اللاجئين أصبحوا أصحاب شركات اقتصادية كبيرة وأصحاب رؤوس أموال، وغيرهم تعلم وعمل في وظائف مختلفة، واتسعت بسبب التعليم دائرة الشرائح الوسطى، وجزء مهم منهم ظلوا عمالا أجراء، وهذا يشير إلى أن الشعب الفلسطيني تشكل من جديد. وكما أشرنا سابقا، ظل جزء مهم من اللاجئين في المخيمات. وهنا يمكن القول أن من ظل في المخيمات هم، بشكل عام، الأكثر فقرا والأكثر معاناة ماديا وصحيا وبيئيا. ويمكننا أن نستنتج أن التحولات البنيوية هذه رافقها بناء ثقافي قيمي متنوع. فمن جهة، ظل اللاجئون جميعا مشتركين في سمة واحدة أساسية وهي أنهم خسروا كل شيء، فأثر ذلك عليهم وعلى أبنائهم وأحفادهم. لقد نقل الآباء للأبناء صورة هذه المعاناة فظلت ثقافتها الملاصقة للجوء في أذهان وعقول وقلوب الأبناء والاحفاد. ولكن من جهة ثانية، وبعد أجيال من اللاجئين، وفي ظل تحسن شروط وظروف الحياة، قد تصبح الصورة باهتة، وتخف حدة تأثيرها على تشكيلهم الثقافي والقيمي. فالصورة المنقولة من جيل عايش النكبة ليست نفسها لمن لم يعشها.

---

٥٣ روز ماري صايغ، تجسيدات الهوية لدى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين: رؤوية جيدية للملحي والوطني، مركز بديل، ٢٠٠٩، ص ١٢.

٥٤ مروان خواجا وأجا تلتتز، على الهامش، مصدر سابق، ص ٩. متوفر على الرابط:
http://www.fafo.no/pub/rapp/357/357_arabic.pdf

٥٥ نفس المصدر السابق، ص ٨.

٥٦ انظر: نفس المصدر السابق، ص ٨.

الاستنتاج بأن التطور الاقتصادي والحياتي خلال العقود الستة الماضية محا بعض هذه المعاناة عن بعض شرائح المجتمع، وخفف منها، وخفف بالتالي من آثارها عليهم، ليس اعتباطيا، بل يمكن ملاحظته بوضوح. لذلك، ليس غريبا أن يلاحظ أن سكان المخيمات هم من كان الأكثر التصاقا بالثورة وكانوا جنودها ووقودها، والأكثر إلتزاما بالنضال من أجل حقهم في العودة، خاصة سكان المخيمات في الشتات. ومن خلال دراسة لأباهر السقا يظهر أن المخيم مكان انتاج هوياتي:

فمن خلال ممارسات تمييزية لها انعكاساتها على أشكال العلاقات الاجتماعية والعمل، ثمة تمييز مضاعف هنا لصنفين اجتماعيين، الشباب واللاجئين، ويتحدث الفاعلون الاجتماعيون أنهم يتعرضون للتمييز في الكثير من المجالات الحياتية اليومية. ويبقى المخيم المكان الجغرافي والفضاء الاجتماعي بالنسبة للجيل الجديد، رمزا للقضية الفلسطينية، ورمزا للمعاناة، كما كان بالنسبة للجيل القديم. وأظهرت الدراسة أن حق العودة ما زال أملا وموطن اهتمام ومصدرا للحقوق وجزءا مهما من الهوية الوطنية الفلسطينية. وبينت الدراسة أن المخيم يمتاز بمؤسسات اجتماعية قوية، وتنظيم أدوات الذاكرة الجماعية والتمسك بمناطق الأصول الجغرافية على الرغم من تغير علاقة هذه الأجيال بالمكان الأصلي المتخيل.[٥٧]

أما إذا نظرنا إلى اللاجئين من الزاوية الأخرى فسنلاحظ أن الفلسطيني، سواء كان لاجئا أم لا، ظل بلا دولة، وظل عبر السنوات الطويلة الماضية يتعرض بشكل مختلف ومتفاوت للقمع والتدمير. ففي الأرض المحتلة، ورغم قيام السلطة الوطنية الفلسطينية تعرض الشعب الفلسطيني لكافة أشكال القمع والتدمير وسلب الموارد والتعذيب سواء كانوا لاجئين أو غير لاجئين. فمستوى الفقر في قطاع غزة والمعاناة الصحية والبيئية في أسوأ حال، وهي في المخيمات الأسوأ. وفي لبنان تعرض الفلسطينيون للقتل والمذابح في صبرا وشاتيلا، وهم ممنوعون من العمل، وتمارس عليهم أشكال كثيرة من الاضطهاد والقمع. وفي الكويت هجروا بعد غزو العراق من جديد. أما في الأردن فوضع الفلسطيني أحسن مما هو عليه في الكثير من مناطق الشتات، إلا أنهم يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية. وفي العراق، الفلسطينيون يعيشون في المقابر، ويتعرضون للقتل والتهجير من جديد. وقد نسمع قريبا عن وضع مماثل في سوريا، مع أن اللاجئين هناك تمتعوا بوضع مريح نسبيا.

باختصار، الفلسطيني – سواء كان لاجئا أو غير لاجيء– لم يحقق حلمه بعد في دولة مستقلة في وطنه، ولم يعد الحالمون بالعودة إلى ديارهم. كل ذلك أبقى على هوية اللجوء والثقافة المرتبطة به، خاصة في المخيمات. ان التحسن في ظروف الحياة الاقتصادية لم يمكن الفلسطيني من حريته فوق أرضه بعد، ولم يحمه من التمييز، وهذا ظل يشكل قضية وثقافة وقيم، وظل بالتالي يشكل هوية الشعب الفلسطيني الوطنية، وظل يشكل أيضا هوية اللاجيء داخل هذه الهوية. ولكن الاستنتاج الأبرز هنا هو أن الذين اندمجوا في محيطهم، وتحسنت أحوالهم المادية وفرصهم في حياة أفضل قلت معاناتهم بالمقارنة مع أخوانهم في المخيمات، مع أن هوية اللجوء لدى غالبيتهم ظلت موجودة. فهم يعيشون حالة من الغربة، ويحلمون بالعودة إلى ديارهم، ويشاركون بأشكال مختلفة في النضال الوطني، ويتشاركون مع بقية الشعب الفلسطيني في انتمائهم وطموحهم وآمالهم، كل بالرؤية التي حددها وحددها له واقعه. وبالمقابل، لا نستطيع أن ننكر أن جزءا من هذا الشعب، وإن كان صغيرا، حتى الآن، تغرب عن وطنه وهويته بطرق شتى.

٥٧ أباهر السقا، اللاجئون الفلسطينيون: حقوق وروايات، وسياسات، مصدر سابق، ص ٢١٥.

الفصل الرابع

أهم العوامل المؤثرة في الهوية الوطنية الفلسطينية

مما لا شك فيه، ان عوامل داخلية وخارجية تؤثر في تكوين ومحتوى مستوى بروز الهوية لاي شعب او امة. ولعل من ابرز هذه العوامل: نمط الثقافة الوطنية ومحتواها المتضمن في الادوات الثقافية المستخدمة، والبناء السياسي الأساسي للدولة، وايدلوجيا وتوجهات السلطة الحاكمة. في السياق الفلسطيني يمكن القول – بحكم غياب البناء السياسي للدولة وبحكم مرحلة التحرر الوطني التي يعيشها شعبنا– ان ابرز العوامل المؤثرة (وليس كلها) هي نمط ومضمون التعبئة الوطنية – الثقافية، والتحولات السياسية في توجهات القيادة، ومنعطف أوسلو وما نتج عنه من واقع.

أولاً: الأدوات الثقافية وتأثير مضامينها على الهوية

أشرنا إلى أن الثقافة مكون أساسي للهوية الوطنية، وهي «مركب متجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والإبداعات والتطلعات لجماعة بشرية». وتتطور «بديناميات داخلية» لها علاقة بالفرد من حيث هو كائن حي اجتماعي، يشعر، ويحب ويكره، ويحزن، ويفرح، ويتألم، ويحن، ويغضب، ويهدأ، ويشتاق، وينسى، ويعمل، ويستريح. الإنسان يتعامل مع بيئة معطاة، ويساهم في خلقها، «فالواقع هو الذي يخلق الإنسان ويشكله»، إلا أنه يؤثر على الواقع محاولا ملاءمته مع فكره وطموحه وآماله. فالإنسان كائن حي له إرادة، والأهم أنه يملك أدوات للفعل وأخرى يعبر من خلالها عن واقعه وطموحه وأهدافه وآماله وقيمه وأفكاره وأحاسيسه ومشاعره وينقلها للآخر. وبالمقابل، يتلقى من الآخر؛ فتصبح الثقافة بكافة أشكال التعبير عنها؛ القصيدة، والأغنية، واللحن، والصورة، مُخرجا اجتماعيا يحمل ملامح الهوية الوطنية، أو الهويات الجزئية، بغض النظر عن كونها من انتاج فرد أو جماعة.

وهكذا يمكن القول أن مخرجات الثقافة فردية، ولكنها تعكس كل ما تشكل في هذا الفرد، وهو الذي ولد ونما في بيت، وحي، وقرية، ومدينة، ووطن، وتشكل وعيه ضمن بينة اجتماعية – اقتصادية، وهو الذي شاهد وسمع وقرأ ولمس وأصغى وقال. لذلك، تمتد الثقافة ومخرجاتها إلى الماضي، وتتفاعل مع الحاضر معبرة عن آمال الغد القادم؛ فتصبح منتجا اجتماعيا، ومركبا أساسيا للهوية. تعبر أدواتها عن فكر إنساني متراكب ومتمفصل ضمن

العلاقات الاجتماعية، وتصبح هذه الأدوات واحدة من أهم المحددات لمسار تطور جماعة – بغض النظر عن حجمها– لأنها ترسم صورة واقعها وآمالها وطموحها وأهدافها.
والسؤال المطروح هو: إلى أي درجة أثرت الثقافة على هوية اللجوء، والهوية الوطنية الفلسطينية؟

قبل ذلك من الملائم المرور على تعريف الثقافة كما طرحه د. شريف كناعنة، حيث أكد أن للناس ثقافة، أي أن لهم أنماطا من السلوك والتفاعل في حياتهم اليومية. علما أن «ثقافة الإنسان كلها متعلمة، يتعلمها كل جيل من الجيل السابق، ولا يرثها بالجينات، أو كما يقال بالعامية «بالدم»، وهذا ما يعرف اصطلاحا ب» الوراثة الاجتماعية».[٥٨]

> «الثقافة نوعان الرسمية وهي التي تنتقل من جيل إلى آخر من خلال المؤسسات والأجهزة الرسمية، والشعبية وهي النتاج العفوي الجماعي المعبر عن شعور وعواطف وحاجات وضمير أبناء الشعب بشكل عام، وليس النخبة، وهي تنتشر بشكل عفوي، مشافهة، أو عن طريق التقليد والمحاكاة والملاحظة. والثقافة الشعبية هي من صنع عامة الشعب، نابعة من روح الشعب ومن شعوره وضميره» وهذه الثقافة يمكن استجلاؤها من العديد من رموزها المادية، مثل الملابس الشعبية أو الأكلات الشعبية وما إلى ذلك من نواحي الحياة الشعبية».[٥٩]

وفي هوية الفلسطيني، ترسخت مجموعة من السمات الحياتية التي صبغته وأعطته شكلا ولونا، فساهمت في تشكيل هويته. فالفلسطيني الذي تشتت في كل بقاع العالم، واختلط بكل الثقافات العالمية والعربية، حافظ على نمط ثقافي في علاقاته اليومية، ونمط حياته وزيه، ونمط ومذاق طعامه، واحتفالاته، وأتراحه، ونمط أغانيه وأهازيجه؛ بحيث كان ذلك من العوامل المشكلة لهويته. وحتى اليوم، ورغم تغيير غالبية الفلسطينين لأنماط زيهم، ما زال الفلسطيني يضع حطته على كتفه، وما زالت المرأة التي ترتدي الزي الغربي يوميا ترتدي الثوب الفلسطيني في المناسبات لتعبر به عن هويتها. وما زال الفلسطيني، وبغض النظر عن مكان سكنه، يفضل أكلاته الشعبية ويتفاخر بها. وما زال الزجل الفلسطيني محافظا على أنماطه القديمة ليعبر عن روح الشعب. ولا تزال القصيدة، وهي في التراث العربي تعبير أدبي روحي عن واقع الناس وطموحهم وآمالهم، أهم الأدوات الثقافية في تعزيز الهوية الفلسطينية. لقد صورت الأدوات الثقافية الواقع شعرا ورواية وقصة وصورة ولوحة وأغنية وزجلية وكاركاتيرا، فكان لها أثر أكبر بكثير، حسب رأينا، من مقالات وكتب ومخطوطات ومجلدات؛ لأن هذه الأدوات تصل إلى أفئدة الناس قبل عقولها، وتترسخ في وعيهم بغض النظر عن مستواهم التعليمي. فمهما نظّر كاتب أو جادل نظريا، لن يصور واقعا ملخصا ببضع كلمات من شعر خليل زقطان في بداية الخمسينات ليشرح عملية تاريخية بكل بساطة بقوله:

هي قصة مضمونها — قتل الشعوب وكيف يجري
هي نكبة حملت لنا — في ركبها مليون قبر

ثم يدخل الشاعر إلى خصوصية اللجوء فيقول:

نحن من نحن في الخيام جياع — خبزنا السم من كف الأعادي

٥٨ د. شريف كناعنة، في الثقافة والهوية والرؤيا، تحرير د.إياد البرغوثي، ٢٠٠٧، ص ٢٠.
٥٩ المصدر السابق، ص ٢٠-٢٣.

ويذهب قدما ليبين أسباب النكبة ببساطة الوعي الجماهيري فيقول:

هـي خطة وحشيـة لا تـرفـق والغرب واضعها وقومك طبقوا

ليعلن أن للاجيء هدفا لا بد من الوصول إليه فيقول:

قسماً بجوع اللاجئين وعري سكان الخيام
لنصارعن الموت من اجل الوصول الى المرام.[٦٠]

أما الشاعر راشد حسين فيصور الواقع قائلا:

سجنوا شعبي وأوصوه بألا يتكلم
هددوه بسياط الجند بالموت المحتم
او بقطع اللقمة النتنة إن يوما تألم
ومضوا عنه وقالوا عش سعيدا في جهنم.[٦١]

والشاعرهاشم الرفاعي في وصية لاجيء ككل فلسطيني يتذكر مسقط رأسه ولكن شعرا ليقول:

حيفا تئن أما سمعت أنين حيفا وشممت عن بعد شذا الليمون صيفا.[٦٢]

وفي هذا المجال، يمكن البحث عن نواظم مشتركة شملت الشعراء الفلسطينيين الذين كتبوا في ضوء محنة اللاجئين. ففكرة الإقتلاع وتصوير لحظة اللجوء والحنين إلى مسقط الرأس شكلت مادة للشاعر الفلسطيني، فهذا يوسف الخطيب يعبر عن شوقه لوطنه فيقول:

لو قشة مما يرف في بيدر البلد
خبأتها بين الجناح وخفقة الكبد
لو رملتان من المثلث أو ربا صفد

أما هارون هاشم رشيد فينطق بلسان كل اللاجئين حين يقول:

سنرجع يوما إلى حينا
ونغرق في دافئات المنى
سنرجع مهما يمر الزمان
وتنأى المسافات ما بيننا

ويجسد محمود درويش في قصيدة «أنا من هناك» كل ما قيل عن تشكل الهوية والذكريات والحلم بالعودة:

أنا من هناك. ولي ذكرياتٌ. ولدت كما تولد الناس. لي والدة
وبيتٌ كثير النوافذِ. لي إخوةٌ. أصدقاء. وسجنٌ بنافذة باردهْ
. . . . .
أنا من هناك. أعيد السماء إلى أمها، حين تبكي السماء على أمها،
وأبكي لتعرفني غيمةٌ عائدهْ.
تعلّمتُ كل كلام يليقُ بحكمة الدم كي أكسر القاعدهْ
تعلّمتُ كل الكلام، وفككته كي أركب مفردةً واحدهْ
هي: الوطنُ. . .

---

٦٠ انظر: عيس قراقع، قراءة في ديوان «صوت الجياع» للشاعر خليل زقطان، متوفر على الرابط:
(http://www.rorcoalition.org/letrature/027.htm))

٦١ انظر: أحمد دحبور، الشعر الفلسطيني واللاجئين، متوافر على الرابط:
www.palissue.com/vb/palestine148/issue18379

٦٢ المصدر السابق.

أما الزجل، فلا يقل شأنا عن الشعر من حيث تأثيره، وربما كان تلقيه اعظم لأنه ينساب باللغة الدارجة العامية (المحكية)، وهو قابل للغناء والحفظ والنقل بطريقة أسرع. في الزجلية التالية وباسلوب الحكاية، رغم الألم الذي يعتصر قائله، نسمع أو نقرأ قصة ربما تكررت مع أكثر من لاجئ:

اول مـا هـاجـرنـــا	جينـا سكنـا رام اللـه
فـيها بيـــار ومـاشاالله	مـافيهـا جنس المـية
محسوبكم سكـن في دار	والزمـن عليـا جـار
اجـا يـطلب الايجـار	قـلتلـو يبـعث اللـه
قالي وينتن راح يبعث لك	عنده براشوت ينزلك
حط الايجار احسن لـك	ولابنـحاويـك بـره
قـلتلـو يـا اشبيـنـي	ليش عمالك تطحيني
لـو مـعي وحـياة دـيني	لادفع لـك الف مـرة

وفي الزجلية التالية حكاية الغربة، وانقلاب الزمن، وسوء الحظ، والحنين للوطن، وهي تماما حكاية كل لاجئ.

هـالغربة كـان مـالنا ومالـهـا	مالت علينا وانقلب دولابها
وامسينـا بـين الـخلايـق شتـا	وديارنا نادى عليها غرابهـا
وصار الحنين لربوعـنا يكوي الضلوع	نار ولا النمرود شب الهابها

غسان كنفاني ورواياته، ومحمود درويش وسميح القاسم وراشد حسين وتوفيق زياد وأحمد دحبور وأبو عرب وهارون هاشم رشيد وآلاف الشعراء وأشعارهم، وناجي العلي وحنظلته، واسماعيل شموط، وسليمان منصور، ويوسف كتلو، ومحمد كمال وكامل المغني ونبيل العناني ولوحاتهم، وفرقة أغاني العاشقين وأغانيها، وفرقة الفنون الشعبية ودبكاتها، وألف فرقة اخرى، واليرغول والشبابة والدبكات، وكل المبدعين؛ شكلوا وعي الفلسطيني بهويته. فالهوية كانت هوية لجوء، زادها بعدا وعمقا بقاء جزء من الشعب محتلا، وتلونت اللوحة بما حدث من مذابح واضطهاد، وكبرت صورتها؛ لتصبح واقع شعب محتل مسلوب الهوية والأرض، ومشتتا ومشردا، ومقموعا ومقتولا ومضطهدا.

هذه الإبداعات عمقت وعي اللاجيء، وشكلت هويتة؛ فتمسك بحقه في العودة، وحق الفلسطيني بشكل عام في دولته المستقلة، وبحياة كريمة. وعلى جوانب هذه الصورة، برزعجز الواقع، والتغني ببطولات الصمود والمقاومة والإصرار على تحقيق الأهداف. فهذا معين بسيسو يخاطب اللاجئ قائلا: فإلى أين إلى أين... يا طالب رأس القيصر يا حافي القدمين.....

أما حنظلة الناطق باسم اللاجئين والفلسطينين وكل العرب، فقد ولد في العاشرة من عمره، وسيظل دائما في العاشرة. ففي تلك السن غادر مبدعه الوطن، وحين يعود حنظلة سيكون بعد في سن العاشرة، ثم سيأخذ في الكبر بعد ذلك. حنظلة رمز المرارة، ولد طفلا فلسطينيا، ولكنه تطور ليصبح له أفق قومي ثم أفق كوني انساني.[٦٣]

٦٣ انظر: ريتش وايلزالفن المقاوم: التربية المُقاوِمة من خلال الفنون والثقافة الشعبية في مخيمات اللاجئين في بيت لحم، جريدة حق العودة، العدد ٣٧، مركز بديل، انظر الرابط: http://www.badil.org/ar/haq-alawda/item/1385-haq37-art04

محمود درويش قال: «سجل أنا عربي»، وتوفيق زياد أكد: «على صدوركم باقون»، وسعيد عقل وبصوت فيروز الصادح يشير إلى أن «الغضب الساطع آت». وهارون هاشم رشيد يقول: «عَيشُ اللجوءِ، وَمَن يُكابِدُ بؤسَه يَدرى لِماذا اللاجِئونَ تَمَرَّدوا». وسميح القاسم يتنبأ بنهاية الصراع فيقول:

آن أن يزهق الباطلُ
آن أن يعلم اللصُّ والقاتل
بين كفٍّ الشعوب ومخرز أعدائها
لن يطول الحوار
بعد ليل قصير يطل نهار
تجمع الأرضُ أشتّات سيمائها
ينطقُ الأخرس
ينهضُ المقعد
تبرأ الشمس من كل أوبائها!

أما د. أبو علي، ومن خلال دراسة أجراها على أكثر من ألف قصة كتبها أدباء الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، والضفة الغربية وقطاع غزة وبعض فلسطينيي الشتات، فيشير ألى أنه: لم يجد قصة واحدة تدعم السلام وتؤيده، وكانت كل القصص تتحدث عن النكبة وترفض السلام وتعتبره نكبة للشعب الفلسطيني. فالنكبة مستمرة...[٦٤]

هذه هي الأدوات الثقافية التي خلقت ثقافة واقع اللجوء وشكلت الوعي به، وعبرت عن غضب وطموح وآمال اللاجئين، وحقهم بالعودة إلى وطنهم الذي شردوا منه فوحدت لسانهم ومنطقهم وأحاسيسهم وانتماءهم للوطن المفقود على أرض الواقع، الحي في قلوبهم وعقولهم، فساهمت في خلق هوية واحدة موحدة، بلحن الحب العميق، العام والواسع.

ثانياً: اثر التحولات السياسية على الهويات الفرعية والهوية الوطنية

لقد تناولنا في بداية هذه الدراسة تشكل الهوية الوطنية الفلسطينية من منظور تاريخي ارتبط بشكل مباشر وغير مباشر بتطور وعي الجماهير الفلسطينية ونخبها السياسية. وقد أشرنا إلى أن القوى السياسية الفاعلة في الساحة الفلسطينية قبل سنة ١٩٤٨ كانت مختلفة الاتجاهات، منها من كان أقرب إلى الجماهير وشارك بفعالية في النضال الوطني، ومنها من اعتبر التنسيق مع بريطانية الدولة المنتدبة لتحقيق الاستقلال الوطني ليس خاطئا. وبشكل عام، ادت هزيمة ١٩٤٨ والنكبة كما اصطلح على تسميتها إلى حراك سياسي بوعي سياسي جديد، وإلى تهميش دور القيادات الفلسطينية التقليدية القديمة، وبروز قيادات جديدة. وقد توزعت التوجهات السياسية بين الاستظلال بتوجهات قومية ووطنية عربية وبين النضال من أجل التعبير عن هوية نضالية جديدة بفكر سياسي جديد. وانعكست هزيمة الأنظمة العربية سنة ١٩٦٧ على التوجه القومي للنضال في الساحة الفلسطينية؛ فبرز التوجه الوطني، وساد النضال الوطني، الامر الذي ترافق مع التأكيد على خلق الهوية الوطنية الفلسطينية القطرية كبديل. واستطاع هذا التوجه أن يسيطر على م ت ف المشكلة بقرارعربي رسمي، لتعبر منذ ذلك التاريخ عن نهج وطني فلسطيني متعدد الاتجاهات ظل لفترة طويلة مقودا بنهج حركة فتح صاحبة النفوذ الأقوى في م ت ف.

٦٤ انظر: الناقد الأدبي د. نبيل أبو علي، النكبة لازالت تحتل مكانتها في الشعر والأدب الفلسطيني موقع دائرة اللاجئين، متوفر على الرابط: http://www.snawd.org/Details.aspx?id=2190

ما يهمنا هنا هو دور اللاجئين وموقعهم في تشكل الهوية الوطنية. وهنا يمكننا أن نشير إلى قسمين رئيسين من اللاجئين هما: لاجئ الشتات المشتتين في العديد من دول العالم، والمتمركزين أساسا في دول الطوق (الاردن وسوريا ولبنان ومصر)، ولاجئ الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما يمكن الإشارة إلى أن القسمين ينقسم كل منهما إلى قسمين رئيسيين: الأول: لاجئو المخيمات الأكثر معاناة والأكثر ارتباطا بالنضال من أجل حق العودة، والثاني، اللاجئون الذين تمكنوا من الاندماج بشكل أو بآخر في المجتمعات الفلسطينية والعربية والدولية، وهؤلاء اختلفوا فيما بينهم حسب درجة الاندماج.

في الأرض المحتلة، وبالذات في الضفة الغربية وغزة لاحظ محمود ميعاري من خلال عدة مسوحات مايلي:[٦٥]

١- تلاشي الفروق في الارض المحتلة ١٩٦٧ بسبب تماثل العوامل الاجتماعية والسياسية

تشير هذه المسوحات إلى تلاشي الفروق في الهوية بين اللاجئين وغير اللاجئين. فأغلبية كبيرة من اللاجئين، في المخيمات وخارج المخيمات، وأغلبية كبيرة أيضا من غير اللاجئين أفادوا في المسوح الثلاثة أنهم يشعرون «كثيرا جدا» أو «كثيرا» بأنهم ينتمون إلى الحمولة ومكان السكن والجماعة الدينية والشعب الفلسطيني والأمة العربية، وأنهم مستعدون للتضحية من أجل خدمة هذه الجماعات. ويمكن تفسير تشابه الهوية بين اللاجئين، سواء كانوا في المخيمات أو خارج المخيمات، وغير اللاجئين في أن اللاجئين يشكلون نحو نصف سكان الضفة والقطاع، مما يسهل عليهم الاندماج سياسيا واقتصاديا واجتماعيا في المجتمع الواسع. ففي دراسة سابقة بعنوان: «حول الاندماج الاجتماعي في فلسطين» تبين أن لنحو نصف لاجئي المخيمات وأغلب اللاجئين خارج المخيمات معارف وأصدقاء من غير اللاجئين. ومن الواضح أن عملية الاندماج الاجتماعي تسهم في توحيد الهوية بين اللاجئين وغير اللاجئين. كذلك، فالعوامل الأكثر تأثيرا في الهوية وتعزيزها هي عوامل اجتماعية وسياسية عامة يخضع لها بنفس الدرجة تقريبا اللاجئون وغير اللاجئين؛ مثل قيام سلطة وطنية فلسطينية في الضفة والقطاع، ممارسات الاحتلال القمعية، فشل عملية السلام، وتدهور الوضع الاقتصادي... إلخ.[٦٦]

٢- بروز و/أو تراجع الهويات الفرعية

مع هذا التشابه الكبير في الهوية بين اللاجئين وغير اللاجئين في عهد أوسلو، فقد كانت الهويات الفرعية (المحلية والدينية والفلسطينية والعربية) في النصف الثاني من عقد التسعينيات أقوى قليلا لدى اللاجئين، وبخاصة لدى اللاجئين في المخيمات، منها لدى غير اللاجئين. ومع بدء انتفاضة الأقصى، وما رافقها من ممارسات قمع إسرائيلية، تعززت هذه الهويات، وبشكل بارز لدى غير اللاجئين، مما أدى إلى توحيد أو تطابق هذه الهويات بين اللاجئين وغير اللاجئين. وتشير النتائج إلى أن توحيد الهويات بين اللاجئين وغير اللاجئين قد استمر بعد انتفاضة الأقصى أيضا، كما تشير إلى ذلك نتائج مسح ٢٠٠٦.[٦٧]

---

٦٥ انظر محمود ميعاري، اللاجئون وغير اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة: هوية واحدة أم هويتان مختلفتان؟، ورقة مقدمة الى ورشة عمل بيرزيت حول الهوية، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ٢٠١١، ص ٧. متوفر على الرابط:
http://ialiis.birzeit.edu/userfiles/WPS2011-52Mahmood.pdf

٦٦ المصدر السابق.

٦٧ نفس المصدر السابق.

تجدر الملاحظة هنا ان الهويات الفرعية تبرز في حال التراخي- تراجع الاداء النضالي، والشعور بالحاجة الى الحماية في ظل تزايد القمع وغياب الجسم الوطني القادرعلى توفيرها. وعليه يكون بروز الهويات الفرعية في ظل التسعينيات لدى اللاجئين، نتيجة لتهميش حقوقوهم ولتراجع الاداء النضالي بما في ذلك القيم الوطنية الجامعة. ونعتقد أن التطابق ما بين هوية اللاجئين وغير اللاجئين في ظل انتفاضة الاقصى، غير ناشئ عن تعزز الهويات الفرعية لدى غير اللاجئين، بل هو نتيجة تماثل القمع الذي يتعرضون له من جهة، وعلو شأن القيم الوطنية العامة الجامعة في خضم مواجهة القمع من جهة ثانية.

٣- هوية اللجوء الهوية الفرعية الفارقة

> تختلف هوية اللاجئين عن هوية غير اللاجئين بهوية فرعية واحدة، وهي هوية اللجوء أي بشعور اللاجئين أنهم لاجئون. فأكثر من ٨٣٪ من اللاجئين في العينات المختلفة أفادوا أنهم يشعرون «كثيرا جدا» أو «كثيرا» أنهم لاجئون. ويلاحظ أن هوية اللجوء كانت في التسعينيات أقوى لدى اللاجئين في المخيمات منها لدى اللاجئين خارج المخيمات.[٦٨]

> تشير نتائج مسح ١٩٩٧ (جدول رقم ١) إلى وجود فروق ذات دالة إحصائية، في هوية اللجوء بين لاجئ المخيمات واللاجئين خارج المخيمات. فلاجئو المخيمات أفادوا أنهم يشعرون أنهم لاجئون أكثر من اللاجئين خارج المخُيمات (٩٦٪ مقابل ٧٥٪). يبدو أن ظروف المخيم القاسية، وبخاصة في السكن تعزز هذا الشعور.[٦٩]

بيد أن هذه الفروق تلاشت في انتفاضة الأقصى، التي عززت هوية اللجوء لدى اللاجئين خارج المخيمات، بمعنى انها عززت الشعور بضرورة التوحد في مواجهة القمع من جهة، واعلت من شأن القيم الوطنية العامة والجامعة. وبعد الانتفاضة عادت هذه الفروق في هوية اللجوء لتبرز من جديد بين اللاجئين في المخيمات واللاجئين خارج المخيمات ولكن أقل حدة. وبشكل عام، يمكن القول إن هوية اللجوء قوية لدى اللاجئين في أماكن سكنهم المختلفة، وهي أكثر قوة لدى اللاجئين في المخيمات. ولعل السبب وراء ذلك ان الاحساس بهوية اللجوء في فترات الاسترخاء- تراجع الاداء النضالي يظل حاضرا بسبب ظروف الحياة المزرية للاجئي المخيمات، بينما يتوارى هذا الاحساس لدى غيرهم وراء مغريات ومساعي الاندماج.

٤- استهداف الهوية الوطنية لفلسطينيي ١٩٤٨ يقابله التأكيد عليها

الى جانب التأثير الجوهري لحالة اللجوء على تشكل وتجسيد الهوية الوطنية الفلسطينية، يلاحظ ايضا ان استهداف الهوية الوطنية يستدعي التأكيد عليها في المقابل. ولعل هذا ما يفسر فشل السياسات الاسرائيلية في نزع هوية فلسطينيي الداخل بعد اكثر من ستين عاما. فسياسات التهميش، والاقصاء والتمييز العنصري، طغت على سياسات التغريب والادماج القسري. فبالرغم من أن الهجمة على الهوية الوطنية كانت أكبر وأعمق في الأرضي المحتلة سنة ١٩٤٨، وجد د. مارك تيسلر (١٩٧٧)، وبعد ثلاثين عاما من النكبة، أن ٨٥٪ من الشباب العربي (مسلمين ومسيحيين ودروزا) في البلاد أكدوا أن كلمة عربي فلسطيني تعبر عنهم وتعرفهم دون أي تردد. وتوصل باحث آخر هو د. سامي سموحة إلى نتائج مماثلة».[٧٠]

---

٦٨ نفس المصدر السابق، ص ٧.

٦٩ نفس المصدر السابق، ص ٦.

٧٠ انظر: أنطوان شلحت، في الثقافة والهوية والرؤيا، تحرير إياد برغوثي٢٠٠٧، ص ٥٦.

٥- اثر حجم المعاناة و/او درجة الاندماج على هوية فلسطينيي الشتات

أما في خارج فلسطين المحتلة، فالأمور قد تختلف بدرجات متفاوتة حسب درجة الإندماج، أو درجة المعاناة. ففي الأردن مثلا؛ ورغم النظرة إلى لاجئي الأردن كمواطنين من الدرجة الثانية وبسبب الحاق الضفة الغربية بإمارة شرق الأردن، برزت نخب سياسية منهم مؤيدة للنظام الأردني وتعمل تحت مظلته. هذه النخب وقفت ضد الثورة، وفي أحسن الحالات على الحياد، ابان الصراع بين بروز الهوية الوطنية الفلسطينية وبين محاولة نفي هذه الهوية، حتى وصل ذلك في مرحلة من المراحل إلى تناقض حاد ومعارك أدت إلى إخراج الثورة الفلسطينية من الأردن، وتعزيز النخب الفلسطينية الاصل المتحالفة مع والمؤيدة للنظام الأردني. وبالرغم من عدم وجود دراسات تتحدث عن مدى الاختلاف في هوية اللجوء بين سكان المخيمات واللاجئين خارجها (وهم يشكلون ٨١٪ من مجمل اللاجئين في الأردن، وغالبيتهم يمتلكون البيوت التي يقطنون بها) إلا أنه يمكن القول أن التفاوت أكبر في الانتماء بينهما من حيث هوية اللجوء ومن حيث الانتماء إلى الهوية الوطنية الفلسطينية.

أما في لبنان الذي شهد أيضا صراعا بعد انتقال ثقل الثورة الأساسي إلى أراضيه، فيمكن القول أن هوية اللجوء كانت وما زالت قوية في مخيمات اللاجئين، وأن الإندماج في المجتمع اللبناني كان صعبا بسبب التضييقات التي وضعتها الحكومة اللبنانية على هذه المخيمات، وذلك باستثناء الفترة التي كان للثورة الفلسطينية فيها نفوذ قوي. فبعد حرب ١٩٨٢ تأزمت ظروف مخيمات اللاجئين وزاد الضغط عليها حتى باتت تعيش ظروفا من الصعب تحملها؛ هذه الظروف تعزز هوية اللجوء وقد تشتد لتخلق حالة اغتراب خطيرة. وتبدو الخطورة في الاحساس ليس فقط بعجز م ت ف عن توفير الحماية لهم، بل باهمالهم من قبل المنظمة التي دفعوا هم الثمن الاكبر في سبيل تعزيز وجودها. ويزداد الامر تعقيدا، في ظل الانشغال بامور السلطة ما بعد اوسلو، وكأن «الارض ليس لمن يحررها»، او كأنهم يدفعون الى القبول بما نشأوا على رفضه- قبول التوطين او اعادة التوطين، وما يعنيه ذلك من تجرد من الهوية الوطنية.

بعد خروج الثورة بقواها العسكرية الرئيسة من لبنان، حدث تطور مهم على فكر م ت ف السياسي. هذا التطور كان قد صاحب تطورا في فكر العديد من الأنظمة السياسية للأقطار العربية الذي بدأ بالانقلاب الذي حدث في ظل حكم السادات في مصر وعقد اتفاقية كامب ديفيد. هذا التغيير تعزز في الأقطار العربية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي حليف الثورة الأساس في العالم فانعكس أيضا على فكر القيادة الفلسطينية، وبشكل أساسي فكر حركة فتح. لقد أدى ذلك – من بين اشياء اخرى- إلى استبدال برنامج التحرر الوطني بخيار المفاوضات واتفاقيات أوسلو، وهيمنة السلطة الوطنية الفلسطينية ذات الصلاحيات والولاية الضيقة التي لا تتسع للاجئي وفلسطينيي الشتات. وهذا بالتأكيد أنعكس سلبيا على مخيمات اللجوء في الخارج.

ثالثاً: اثر التحولات في الفكر السياسي والممارسة النضالية على الهوية:

التطورات السابقة كما حاولنا، باختصار، الإشارة إليها، أدت إلى تحولات مهمة في الفكر السياسي للنخب السياسية وأطرها في الساحة الفلسطينية. ففصائل م ت ف التي قادت النضال الوطني وشكلت وعي الشعب الفلسطيني السياسي وساهمت في بلورة هويته الوطنية على أساس النضال، تخلت، سواء أظهرت ذلك بوضوح أو بمواربة، عن هدف تحرير كامل التراب الفلسطيني. وهي رغم اعتبارها حق العودة من الثوابت الفلسطينية الوطنية، ولكنها، ومن خلال موافقتها رسميا وعلانية، على إقامة دولة فلسطينية على الأرض المحتلة سنة ١٩٦٧، بتعديلات وتبادل للأرض، وبقبولها بحل «متفق عليه» بشأن اللاجئين، بدأت تنفي، بشكل مباشر،

مفهوم حق العودة وتفرغه من مضمونه. فقد أصبح يفسر بحق الفلسطيني بالعودة إلى وطنه، أي في حدود دولته المطالب بها، وهي الأرض المحتلة سنة ١٩٦٧. هذا التنازل الذي لم يوافق عليه لا من قبل إسرائيل ولا من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، لا يزال يثر شهية اسرائيل، والغرب، وغيرهم لبلورة أطروحات متعددة لحل قضية اللاجئين بصيغة «حل متفق عليه»، لا على أساس عودتهم إلى ديارهم التي هجرو منها.

في المقابل، ادى بروز الاتجاهات الدينية، والتي لم تنخرط في التسوية وبالتالي لم تكن ملزمة بالتنازل ولو شكليا، الى اعادة الاصطفاف الجماهيري. وغني عن القول، ان هذا بدوره ادى الى بروز الهوية الدينية، والتي تطغى احيانا على الهوية الوطنية في ظهورها. ومما لا شك فيه ايضا ان عدم اضطرار الاتجاهات الوطنية الاسلامية للتنازل، واضطرار التيار الوطني العلماني للتنازل ولو ضمنيا، قد اسهم بدوره في خلق معادلة ظاهرها يختلف عن جوهرها. فظاهرها يوحي بان التمسك بالحقوق الوطنية سمة الاتجاهات الاسلامية، والتفريط بها سمة القوى الوطنية العلمانية، وفي هذا تسطيح مغلوط للامور. وجوهرها يثبت ان ممارسة المقاومة بمفهومها الشامل أي لتحقيق التحرر هو الفيصل في تحديد صبغة الهوية الوطنية.

وهنا نشير إلى أن هذا التحول ليس نهاية المطاف، فربما ستشهد الساحة الفلسطينية تحولات ومنعطفات مهمة في ظل التعنت الإسرائيلي في الإستجابة إلى مطلب السلطة الوطنية في إقامة دولة مستقلة على حدود الرابع من حزيران، وفي ظل التحولات الممكنة على توجه الأطر الإسلامية السياسية في زمن الربيع العربي الذي بدأ يشكل حالة انعطاف في التطور السياسي في المنطقة. فالتحولات مفتوحة بالإتجاهين.

التحولات والخلخلة التي تحدثنا عنها وتأثيرها على الفكر السياسي والقيم والرؤى بدأت تؤثر على رؤية الجماهير منذ اتفاق أوسلو، وربما قبل ذلك. فكل من التنظيمات الفلسطينية لها مؤيدوها من الجماهير الفلسطينية عامة، ومن اللاجئين خاصة. وفي سياق تحولها مارست تأثيرا أيديولوجيا وفكريا على قواعدها لتحافظ عليها فأثرت على القيم والأفكار التي آمنت بها الجماهير عبر زمن طويل.

قد نستطيع أن نرصد بعض هذه التحولات من خلال دراسة نتائج استطلاع للرأي أجراه مركز القدس لدراسة اللاجئين بتاريخ ١٩/ ١١/ ١٩٩٣ حول اتفاق غزة أريحا أولا وأهم قضايا اللاجئين. فمن خلال هذا الاستطلاع تبين أن ٤٩,٣٪ من المستطلعين وعددهم ٥٣٥ من مخيمات بلاطة وعايدة والجلزون، والأمعري والعروب قد أجابوا بـ لا عن السؤال: «هل أنت راض عن اتفاق غزة ـ أريحا أولا؟»، وأجاب ب نعم ٤٧,٩٪ وامتنع ٢,٨٪ عن الإجابة. أما الإجابة عن السؤال: «هل تقبل بالتعويض عن أرضك في فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨؟» فقد أجاب ١٢,٣٪ بنعم و٨٣,٦٪ بلا، وامتنع عن الإجابة ٤,١٪. وعندما فحصنا إجابة الذين قالوا أنهم راضون عن الإتفاق، وجدنا أن ٢١,٥٪ قالوا بأنهم يقبلون التعويض و٧٣,٨٪ قالوا لا وامتنع ٤,٧٪ منهم على الإجابة. أما عند فحص إجابات الذين أجابوا بـ لا أو امتنعوا عن الإجابة على السؤال المتعلق برضائهم عن الاتفاق، فقد تبين أن نسبة الذين يوافقون على التعويض بلغت ٣,٩٪ والذي يرفضونه من هؤلاء بلغت ٩٢,٥٪، وامتنع عن الإجابة منهم على السؤال ٣,٦٪.[٧١]

إن وجود نسبة أقل من النصف بقليل راضية عن توقيع الإتفاق سنة ١٩٩٣، وهي بالمناسبة عالية نسبيا، يعبر عن الولاء لقيادة م ت ف التي عقدت هذه الاتفاقية. والإجابات على بقية الأسئلة تؤكد على إصرار غالبية المستطلعين على الثوابت بما يتعلق بقضية اللاجئين، فقد رُفض التعويض من قبل ٨٣,٦٪ من المستطلعين، وكذلك رُفض التوطين من قبل ٩٥,٥٪، ورفض ٦٨,٠٪ منهم إزالة المخيمات.

٧١ استطلاع حول اتفاق غزة أريحا ـ أولا، مركز القدس لدراسة اللاجئين.

ومن خلال دراسة نتائج استطلاع أجرته مؤسسة فريدريش ناومن ومركزها القدس في أيلول ٢٠١٠ يتبين أن غالبية الفلسطينيين ونسبتهم ٦٢٪ فقدت الثقة بأي فصيل موجود على الساحة. وأن نسبة الذين يدعمون المصالحة بين العرب و «اليهود» وصلت سنة ٢٠١٠ أيضا إلى ٦١٪ بعد أن انخفضت بواقع ١٠ نقاط عن عام ٢٠٠٧. [٧٢] هذه النسبة، حسب رأينا، عالية رغم انخفاضها، ولم يكن ذلك ممكنا لولا التأثير السياسي الذي مورس من قبل الأطر السياسية التي تدعم هذا الحل السياسي.

الاستنتاج الأهم من عرضنا السابق هو أن النضال الوطني الفلسطيني بدأ منذ بدايات الاستيطان. وبعد عام ١٩٤٨ وبغض النظر عن أن النضال تشكل على أسس قومية أو وطنية كان محور النضال الوطني هو تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة كاملة. وقد نضجت بعد حرب ١٩٦٧، كما سبق وأشرنا، الهوية الوطنية الفلسطينية، والنضال على أساس وطني بعلاقة تكاملية مع البعد القومي والإسلامي والدولي. وبسبب عوامل ذاتية وموضوعية تراجع النضال الوطني الفلسطيني وتقزمت أهدافه. وبدأ ذلك يشكل خطرا على الهوية الوطنية. وهذا قد يسبب شروخا عميقة في داخلها، ومن أهم مواطن هذه الشروخ، التضحية بآمال وطموح اللاجئين. إن أخطر ما يواجه قضية اللاجئين هو التأثير عليهم سياسيا وعقائديا، لتقزيم طموحهم وآمالهم، بالتأثير على معنوياتهم وقيمهم التي حملوحا عقودا طويلة. إن أهم ركن في بناء الهوية الوطنية الفلسطينية، كان ويجب أن يظل قائما، هو الحفاظ على هوية اللاجئين كمكون أساسي من الهوية الوطنية الفلسطينية.

ان التربية التنظيمية والدعاية الحزبية التي سادت في فترة المد الوطني لقوى م ت ف، على الرغم من كل ما اعتراها من خلل، ومنافسة غير مبررة، اسهمت الى حد كبير في تشكيل الوعي العام للهوية والحقوق الوطنية. وان اتفاق اوسلو، ومشروع بناء السلطة الوطنية تحت نير الاحتلال وشروطه، وتراجع الاداء الحزبي في مجال التعبئة في كل المواقع، قد اسهم في تراجع القيم الوطنية، خصوصا لدى الجيل الناشئ. واكثر منذلك، فقد خلقت لده مفاهيم ورؤى وقيم (سياسية واجتماعية واخلاقية) جديدة لا تنسجم مع مرحلة التحرر وتنازع فيها تعبيرات ما فوق الوطنية محتوى الهوية الوطنية. وللتدليل على ما نقول، يكفي ان نستشهد بواقعة من احدى المحاضرات الجامعية التي كان موضوعها حقوق اللاجئين الفلسطينيين. فقد اجمع الطلبة التسعة وثلاثون على ان اسرائيل نشأت في العام ١٩٦٧! وقد برروا ذلك بالقول ان «المشروع الوطني يقضي باقامة دولة فلسطين في حدود الرابع من حزيران».

ان التحول في الفكر السياسي للقيادة المترافق مع غياب التعبئة الوطنية، كما مارستها قوى م ت ف ما قبل اوسلو، يضعف الهوية الوطنية. فاذا كان الحق لا يموت ما دام وراءه مطالب، فان ذاك مشروط بمعرفة الحق اولا، ومن ثم بالسعي اليه.

رابعاً: الهوية الوطنية الفلسطينية بعد أوسلو

بما أن الهوية الفلسطينية هي نضالية في جوهرها كما أسلفنا، فقد تصبح مهددة بالإلغاء إذا تخلت عن هذا الجوهر النضالي، وهو ما يؤكد خطورة التسويات ذات النفس الانهزامي على الهوية الوطنية الفلسطينية خاصة وأنها تتعامل مع الفلسطينيين كوحدات بشرية معزولة في أراضي ٤٨، والضفة وغزة والقدس، وفي الشتات.

٧٢ انظر موقع مؤسسة فريدريتش ناومن من اجل الحرية، القدس، على الرابط: http://www.fnst-jerusalem.org

إذا كانت الهوية شعورا جمعيا لأمة أو لشعب ما، كما قلنا، وإذا كانت الأمم والشعوب تتكون من الأفراد، وهم في كل الشعوب ينتظمون في عائلات نووية وعائلات ممتدة وطبقات وأديان مختلفة، ولدى بعض الشعوب، في قبائل، فإن الانتماءات الفردية، والأيديولوجية والإثنية والقبلية تؤثر على تماسك الأمة والشعوب ودرجة وحدتها، وبالتالي قدرتها على انجاز أهدافها، حيث تؤثر الانتماءات المناطقية وكل الانتماءات الجزئية على درجة تماسك ووحدة الهوية الوطنية.

مما سبق يمكن القول أن التبلور البنيوي في المجتمع لأي أمة أو شعب، من حيث درجة تطوره (وهو تبلور اجتماعي واقتصادي وسياسي وفكري وقيمي) تؤثر عليه مجموعة عوامل مجزئة وموحدة. والبنية المجتمعية الأرقى، حتى في خضم الصراع الوطني، هي التي تهمش الهويات الجزئية (فردية، عائلية، قبلية، مناطقية، طبقية، فكرية، سياسية) لمصلحة الهوية الوطنية أو القومية. وفي كل الحالات، الهوية الحقة « هي تطابق الهوية مع الاختلاف»، فالهوية في ظل فهم التفاوت في تطور البنى الاجتماعية مركبة ومتراتبة بأولويات مختلفة للأفراد والجماعات المكونة للأمم والشعوب. لذلك، ليس غريبا أن يوجد أفراد ضد أمتهم، وليس غريبا أن تخرج قبائل على أمتها أو شعوبها، وليس غريبا أن تنشأ تناقضات وصراعات نتيجة تغليب المصالح الجزئية على المصالح الوطنية الكبرى. والأهم، وهذا مشاهد في هذه المرحلة من تطور البشرية، ليس غريبا أن تكون قيادة شعب أو أمة ضد مصالح جماهيرها وتحرف ولاءاتها لمصلحة قوى خارجية.

إن قوة أو ضعف التناقضات (ووجودها داخل شعب أو أمة طبيعي وموضوعي) مسألة لها علاقة بدرجة التطور البنيوي، كما قلنا، ومرتبطة أيضا بالقوى والعوامل المؤثرة من الخارج، ولها أيضا علاقة بطبيعة التناقض، وقيادات القوى السياسية الفاعلة في المجتمع. ففي عالم اليوم، وبقدر ما تساعد وسائل الإتصالات والتواصل على تعزيز الوحدة الداخلية لمصلحة الهوية الوطنية، فإنها قادرة، في ظل غياب مناعة داخلية، على السماح للعوامل الخارجية بخلق تناقضات مختلفة داخل الهوية الوطنية الواحدة. وهنا، يمكن القول، أن الثقافة الوطنية، وهي نتاج تبلور بنيوي داخلي، وقابلة للتأثر بثقافات أخرى، هي اسمنت الوحدة الوطنية. فبقدر ما تكون الثقافة الوطنية جامعة وشاملة وموحدة تستوعب الاختلاف والتناقض في ظل الوحدة، أي ثقافة مبنية على المواطنة والديموقراطية، ستكون ثقافة معززة للهوية الوطنية.

وإذا كانت الثقافة نتاج تبلور تاريخي فإنها أيضا نتاج فعل بشري قابل للتعزيز والتطوير. ونحن نعتقد أن الثقافة والانتاج الثقافي الأقدر على التأثير على مجتمع ما، هما المتحدان والملازمان لفعل تنموي مجتمعي، جماعي أو فردي. وتتعاظم درجة تأثيرهما بقدر تعبيرهما عن مصالح الجماهير الشعبية في أي مجتمع. فالثقافة والنتاج الثقافي ركنان أساسيان في الهوية الوطنية في ظل تحقيق انجازات وانتصارات، ومحبطان لها في حالة الهزائم. بيد أن الهوية الوطنية المتماسكة، كانت وما زالت، قادرة على خلق ثقافة ونتاج ثقافي معزز للهوية الوطنية حتى في ظل الهزيمة.

الهوية الوطنية الفلسطينية كما أشرنا منذ البداية، تبلورت على شكل مقاومة مناضلة لاثبات الوجود والدفاع عنه في مواجهة الاجتثاث والنفي؛ مما يجعلها هوية نضالية في جوهرها. وهنا سنتساءل، كيف أثر اتفاق أوسلو، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، بشروط هذا الاتفاق، على الهوية الوطنية الفلسطينية، حيث النزعة السائدة في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية هي التفاوض والتهادن مع الاحتلال؟ مشروعية هذا السؤال تبدو جلية باعتبار ان الهوية في جوهرها نضالية، وان مرحلة التحرر الوطني لما تنجز بعد، بينما مشروع اوسلو لا يزال يجري رغم عدم ا نجاز أهداف الشعب الفلسطيني، وفي ظل تعنت الاحتلال الاسرائيلي وإصراره على الاستمرار في نهب الأرض والموارد الفلسطينية وتشريد الشعب وعدم الاعتراف بحقوقه الوطنية والتعامل معه كوحدات بشرية معزولة في أراضي ١٩٤٨، والضفة الغربية، والقدس، والشتات، كما سبق وقلنا.

ان قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بشروط اتفاق أوسلو، وعدم انجاز أهداف الشعب الفلسطيني بالحد الأدنى حتى هذه المرحلة، واستمرار التفاوض لفترة طويلة بدون تحقيق نتائج، ساهم في انقسام الشعب الفلسطيني حول أهدافه، وأساليب تحقيقها. ولقد خلق هذا شرخا في الهوية الوطنية بحيث صار يمكن تبرير قتل الفلسطيني للآخر بحجة الخيانة، أو غيرها من المبررات، وسجن الفلسطيني للآخر بحجة خروجه عن الصف الوطني. لقد حدث شرخ بين فلسطينيي الداخل المنقسم إلى أربعة مناطق جغرافية والخارج المشتت في بقاع العالم المختلف. وحدث شرخ طولي ما بين نهج اعتماد التفاوض او السعي الى ذلك، وغياب المقاومة كنهج استراتيجي. وعمليا يلمس هذا في نهجين يسودان حاليا: نهج لا يرى جدوى من المقاومة بمعناها الشامل، ونهج يمارس بعضها موسميا لا للتحرير، بل لحفظ مقعده على الطاولة او لحجز مقعد عليها. وإذا استمر هذا الحال لفترة أطول، ليس غريبا أن ينقسم الشعب الفلسطيني إلى كيانات وهويات مختلفة بولاءات مختلفة تقسم الشعب الفلسطيني إلى أجزاء مختلفة وربما متناقضة ومتصارعة.

إن وجود سلطة وطنية فلسطينية تنسق وتتفاوض مع الاحتلال في نفس الوقت الذي تتعرض فيه مناطق جغرافية بكاملها لممارسات قمعية يخلق شرخا في الهوية الوطنية. واكثر الفئات تعرضا لتشويش الهوية هم الفلسطينيون في الشتات وفي فلسطين ٤٨. وقد اشرنا للفئة الاولى من خلال التشوش الذي يواجهه الفلسطينيون في الاردن (انظر هذه الورقة ص ٢٤-٢٥). ونضيف هنا، ان حالة التشوش في الشتات برزت في تصاعد الانتقادات الحادة للسلطة الفلسطينية ولقيادة م ت ف، وتصدير اتهامات بالتخوين، وعقد مؤتمرات معارضة، ومحاولات لتحشيد وتنظيم «الجاليات» الفلسطينية في الشتات خارج اطار م ت ف، بل والتهديد بتشكيل م ت ف جديدة. وليس اقل من ذلك تنامي حركة الائتلافات والشبكات الفلسطينية في الشتات تجاه بناء تحالفات مع قوى وحركات التضامن الدولية بمعزل عن الهيئات الرسمية للسلطة والمنظمة. وهنا يجدر الالتفات الى ان هكذا حراك – وان كان ينطلق من هويته الفلسطينية؛ الا انه يفتقد الى الاطار الفلسطيني الناظم؛ الامر الذي قد يؤول الى زيادة الانقاسم او التشرذم، او قد يجعله يستسهل التحليق في «العالمية» و «الانسانية». وهنا بالذات يكمن الخطر الذي يتهدد الهوية الوطنية بصرف النظر عن المنطلقات والغايات. فالانقسام سيجعل من الهوية موضوع نزاع في خضم تنازع الشرعية ما بين الداخل والخارج ناهيك عن التنازع ما بين مجموعة واخرى. والتحليق في العالمية او الانسانية باسم تفعيل حركة التضامن سيسهم في تغريب الهوية، او اقله سيؤدي الى تقليص مساحة البعد الوطني–الفلسطيني في مرحلة لا زلنا فيها بحاجة ماسة الى تعزيز هذا البعد/ المحتوى.

اما الفئة الثانية؛ اي الفلسطينيون حاملو الجنسية الاسرائيلية، فقد مضى اكثر من ستين عاما منذ النكبة العربية في فلسطين تغيرت خلالها الجغرافيا وتشكلت ملامح التاريخ في الحاضر والمستقبل. فلاشك إذن وأن مشاعر وتكوين تلك الأقلية (يشكل الفلسطينيون حوالي ٢٠٪ من السكان في اسرائيل) قد تبدلت هي الآخر، لاسيما في ظل خصوصية النظرة التي يرمقهم بها الكثيرون داخل وخارج الأراضي المحتلة سواء في ٤٨ أو ٦٧، والتي تضعهم حينا في صفوف «القابضين علي الجمر» لتمسكهم بأراضيهم، وأحيانا أخرى في خانة «العملاء» و«الخونة»، لتعايشهم مع الإسرائيليين المحتلين واضطرارهم للتعامل معهم في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

هذه الحقيقة تثير حتي اليوم تساؤلات وعلامات استفهام متزايدة حول هذه الأقلية العربية المقيمة في إسرائيل، موزعة على مثلث الجليل شمالا، وصحراء النقب جنوبا، فهي بحكم تبعيتها لسلطة الاحتلال الإسرائيلية

وحصولها علي الجنسية التي مكنتها من البقاء في أراضيها، مضطرة للانخراط العملي في جميع ميادين الحياة داخل «البلاد»، وهو المصطلح الذي يفضل بعض فلسيطينيي ٤٨ استخدامه حتي يومنا هذا بدلا من تلفظ كلمة «إسرائيل». ورغم ذلك، فان السياسة الفلسطينية الرسمية، وكذلك التعبئة الاعلامية تؤكد، بل وتحرص على التأكيد، ان الفلسطينيين في اسرائيل يجب ان يحافظوا على جنسيتهم الاسرائيلية، وإن التفريط بهذه الجنسية يعتبر خطأ سياسيا وانحرافا وطنيا قد يصل الى مرتبة الخيانة. ويستند هذا التأكيد الى ان اليمين الاسرائيلي يؤكد دائما ان هؤلاء ليسوا اسرائيليين، ولا يقومون بأي واجب اسرائيلي؛ فلا يقومون بالخدمة في الجيش، ولا حتى بالخدمة المدنية. ويؤكد اليمينيون ان هؤلاء فلسطينيون انتماء وهوية، ولذلك يجب ابعادهم الى الطرف الفلسطيني. وكان شعار شارون، ومن بعده ليبرمان: «نحن هنا وهم هناك». وحاول اليمين استغلال موافقة الطرف الفلسطيني (في إطار الحل النهائي) على «تبادل الاراضي» ليتوسع بهذا الشعار؛ ليستوعب مشروع ضم المناطق الاسرائيلية ذات الكثافة السكانية الفلسطينية الى اراضي الدولة الفلسطينية المقترحة مقابل ضم المستوطنات الى اسرائيل. وهنا تتجلى مفارقة عجيبة؛ حيث ان اليمين الاسرائيلي يحاول ابراز الهوية الفلسطينية لهؤلاء الفلسطينيين، بينما يحاول «الوطنيون» الفلسطينيون اخفاءها، والتأكيد على ان هؤلاء اسرائيليون من اصل فلسطيني، ولكنهم ضد عدوانية اسرائيل واحتلالها للاراضي الفلسطينية واي اراض اخرى. ولذلك وصّف توفيق زياد الفلسطينيين في اسرائيل وكأنهم يحملون هويتهم الثقيلة على اكتافهم ويسيرون على «السراط المستقيم» الأحدّ من السيف، والأدقّ من الشعرة.

كما أن الاستمرار والإمعان في تهويد القدس في ظل هذا الوضع بتعقيداته وقيوده على السلطة الوطنية يهز الثقة بها وبوحدة التمثيل للشعب الفلسطيني كأحد أركان الهوية الفلسطينية. والأخطر في هذا المجال هو ترك فلسطينيي ١٩٤٨ يقاتلون وحدهم في ظل ازدياد الضغط عليهم في هذه المرحلة. فالمطالبة بالاعتراف بيهودية الدولة يجردهم من الكثير من الحقوق المدنية في دولة احتلال قامت على وطنهم ويتركهم منعزلين بلا سند حقيقي، وهذا سيعزز حالة اليأس لدى جزء مهم منهم. ومن زاوية بحثنا سيعمق هذا من الانفصال جغرافيا وسياسيا ونضاليا، وإذا استمر قد يخلق شرخا جغرافيا وبشريا مع جزء مهم من الشعب الفلسطيني وفي هويته الوطنية.

تشاؤمنا، والمخاوف التي نثيرها بما يتعلق بفلسطينيي الداخل لها ما يبررها، فالبيانات الإمبريقية تشير إلى أن الهوية الفلسطينية بينهم تراجعت قليلا، إذ تبين من مسح أجراه سامي سموحة،[٧٣] أن نسبة الذين يرون أن الصفة «إسرائيلي» تلائم وصف هويتهم ارتفعت من ٤٦٪ عام ١٩٨٨ إلى ٦٣٪ عام ١٩٩٥، أما من يعتقد بأن الصفة « فلسطيني – إسرائيلي» تلائم هويتهم فانخفضت من ٦٨٪ إلى ٦٠٪. كما تبين أن الهوية الإسرائيلية تنامت، في عهد أوسلو، وبخاصة في سنواته الأولى. وبتدقيق ومقارنة فترات المسح بالنظر الى الوضع السياسي، يظهر أن التراجع الذي أنتجه إتفاق أوسلو على تعريف فلسطينيي الداخل لانفسهم، كان له أثر على هويتهم. وهذا يبرر المخاوف التي طرحناها حول علاقة النضال بالمفاوضات، والنضال الوطني واثر ذلك على الهوية والانتماء.

بيد أن الهوية الفلسطينية ورغم تراجعها ما زالت تحافظ على مركزيتها، فقد كانت ٧٤٪ مقابل ١٨٪ في عام ٢٠٠٣. وبتدقيق النسب بالقياس الى الوضع خلال فترة المسح، يمكن رؤية اثر الانتفاضة الفلسطينية الثانية على تعريف الفلسطينيين لانفسهم. وهذا يفسر ان «الفلسطينية في ذوات فلسطيني الداخل راسخة، وان ما يبدو من

٧٣ نقلاً عن محمود ميعاري، هوية الفلسطينيين في إسرائيل بعد أوسلو، الهوية الفلسطينية إلى أين؟ تحرير د. شريف كناعنة، مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني في جمعية إنعاش الأسرة، ٢٠٠٨، ص ٢٠٤-٢٠٥.

تراجع في مستوى بروزها لا يعدو كونه عارض سرعان ما يتلاشى مع اول هبة او اشتداد لمستوى المقاومة. ونتائج مسوحات أخرى جرت في السنوات الأخيرة تنسجم مع هذه النتيجة. ففي عام ٢٠٠٢، ومن خلال مسح أجراه مركز البحوث والمعلومات التابع للكنيست في شهر نيسان عام ٢٠٠٢ حول هوية الفلسطيني، تبين أن هوية «عربي» هي الأكثر وصفا (وسط حسابي ٩,٣٢) تليها هوية «فلسطيني» (وسط حسابي ٨,٦٢)، وأخيرا هوية إسرائيلي (وسط حسابي٦,٠١). وعند الإجابة على السؤال، بشكل عام، عندما تفكر بهذه التعريفات الثلاثة (إسرائيلي، عربي، وفلسطيني) أي تعريف أو دمج بين تعريفين يصف بشكل أفضل، حسب رأيك، هوية العرب في إسرائيل؟ أجاب ٤٣٪ من المبحوثين، فلسطيني، او فلسطيني عربي، أو عربي فلسطيني، وأجاب ٣٠٪ إسرائيلي، أو عربي إسرائيلي، أو إسرائيلي عربي، و٥٪ أجابوا، فلسطيني إسرائيلي، أو إسرائيلي فلسطيني، و٩٪ أجابوا عربي، و١٣٪ أجابو بأنهم لا يعرفون.[٧٤] وفي العام ٢٠٠٦ ، قبل حرب تموز وبعدها، ومن خلال بحث أجراه الباحثان: (آفي ياعر، وأفرات بيلج) من جامعة تل أبيب، وجد أن تراتب الإنتماء للفلسطينيين كالتالي: الولاء لإسرائيل في المرتبة الأخيرة بنسبة ٣٩٪ (على سلم من ١ــ ١٠٠)، بعد الأمة العربية ٨٦٪، والشعب الفلسطيني ٦١٪.

ومن خلال مقارنة بيانات جمعت سنة ١٩٨٨ خلال الإنتفاضة الأولى على عينة مماثلة لطلبة مدارس ثانوية عربية (صفوف ثاني عشر) مع بيانات جمعت عام ٢٠٠٣، في كلية دافيد يلين للتربية في القدس، خلال انتفاضة الأقصى، مع بعض التحفظ على هذه المقارنة، وجد أن، الهويات التقليدية قد تعززت، في عهد أوسلو، وبخاصة في انتفاضة الأقصى. فنسبة من يشعرون (كثيرا جدا، أو كثيرا) أنهم ينتمون إلى حمائلهم ارتفعت من ٦٣٪ عام ١٩٨٨ إلى ٨٥٪ سنة ٢٠٠٣. كما وجد أيضا أن الهوية الفلسطينية تراجعت إلى ما بعد الهويات الدينية والمحلية والحمائلية.[٧٥] فاتفاقية أوسلو «قد أزاحت جميع الحواجز أمام الإندماج، وخصوصا الرادع الوطني»،[٧٦] كما أن السلطة الوطنية الفلسطينية منحت الشرعية لهذه الرغبة.

أما حالة الشرخ الأكبر فقد بدأت منذ اتفاق أوسلو وما زالت تتعاظم بين الداخل والخارج، بسبب الإحساس بعدم القدرة على انجاز هدف العودة للاجئين الفلسطينيين المتواجدين في الشتات. وبروز دعوات للتوطين عمقت هذا الشرخ، علاوة على بروز تناقض لم يتبلور واضحا، ولكنه قابل للتبلور بين « العائدين والمواطنين» في الأراضي المحتلة كأحد أشكال التناقض الطبقي، حيث شغل العائدون من الخارج معظم المراكز السلطوية المهمة في السلطة الوطنية الفلسطينية.

لقد نشأ في ظل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وضع جديد، فلأول مرة في تاريخ الشعب الفلسطيني قامت سلطة وطنية على جزء من الأرض الفلسطينية وأدارت شؤون جزء من الشعب الفلسطيني. ولكن هذه السلطة، كانت جزئية جغرافيا وديموغرافيا، ولم تبلغ درجة السيادة. هذا الوضع خلق حالة شاذة ومختلطة. ففي الأرض المحتلة قامت سلطة تدير شؤون الناس سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وقانونيا، ولها سيطرة أمنية عليهم، لكنها سلطة منقوصة لأنها لم تشمل كل السكان في الأرض المحتلة ولا أراضيهم، ولم يتحقق الاستقلال التام حتى للجزء الذي يمتد إليه نفوذها. بسبب هذا الوضع، استمر وجود، وربما نمو، العوامل المفجرة للتناقض مع الاحتلال الصهيوني، في ظل فرض شروط لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية واستمرارها، وأهمها دورها في

٧٤ انظر: نفس المصدر السابق.

٧٥ انظر: محمود ميعاري، هوية الفلسطينيين في إسرائيل بعد أوسلو، مصدر سابق، ص٢٠٣

٧٦ انظر: المصدر السابق، نقلاً عن ميعاري، (حيدر: ١٤٦: ١٩٩٧)

تهدئة التناقض وإزالة العوامل المفجرة له. لكن الوضع الأكثر إرباكا هو أن قيام سلطة وطنية لشعب لا تزال غالبيته مشردة، ولا يزال محتلا بالكامل، تسعى في ذات الوقت للقيام بدور اي سلطة عادية، يعني سعيه لنفي ذاته بذاته. فالتحول إلى مجتمع يعيش ظروفا عادية، في ظل ظروف غير عادية، يعني تفجير وتقديم تناقضات لاحقة او ثانوية من خلال وجود بناء سلطوي بتناقضاته الطبيعية، وخاصة في المجال الاجتماعي. إن قيام هذا الوضع في ظل عدم استكمال التحرر خلق بلبلة واضحة وتناقضات عدة بين أفراد وفئات وشرائح المجتمع الفلسطيني، هي في ظروف تجارب الشعوب الأخرى التحررية تناقضات ما بعد التحرير. فانجاز الأهداف الوطنية يشترط اعتبار التناقضات الاجتماعية تناقضات ثانوية، وخلق وحدة وطنية وهوية وطنية موحدة في مواجهة الأعداء الخارجيين. في ظل هكذا وضع، فإن من شأن الشللية، والعائلية، والتفاوت الطبقي الحاد، والقبلية، والتحزب السياسي الأعمى، والتغريب الثقافي، والتطبيع مع الاحتلال، أن تؤثر سلبا على الهوية الوطنية الفلسطينية.

وباختصار، قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بشروط أوسلو، خلق تداخلا في المراحل وإرباكا لقيادة الشعب الفلسطيني وفصائله وأفراده. وهذا جعل من التناقضات مركبة، وربما مشوهة، وأوجد خلخلة في الهوية الوطنية الفلسطينية، لأنه أوجد نشاطا أيديولوجيا سلطويا في ظل واقع ما زال يتطلب سيطرة وهيمنة القيم والثقافة الوطنية التحررية، وساهم في كثير من الأحيان في ارتقاء التناقضات الثانوية إلى تناقضات رئيسية، وشوش على بوصلة النضال الوطني الفلسطيني وتناقضاته والقيم والمعايير التي يحتكم إليها.

هذا التراكب في التناقضات في الواقع الفلسطيني حدث بشكل حاد مرتين في التاريخ النضالي الوطني الحديث، ولكنه حصل هنا لأول مرة بسبب عوامل وقوى فلسطينية، وهذا أخطر بكثير على الهوية الوطنية الفلسطينية. فالتراكب الذي حدث في أيلول سنة ١٩٧٠ في الأردن، وأدى إلى تحويل التناقضات الثانوية مع النظام الأردني إلى تناقض رئيسي لم يؤثر كثيرا على الهوية الوطنية الفلسطينية، بل يمكن القول بأنه عززها كهوية قطرية. وارتقاء التناقض الثانوي في الحرب الأهلية في لبنان مع قوى لبنانية إلى تناقض رئيسي ساهم أيضا في تعزيز الهوية الوطنية كما يعتقد. لكن الحدثين ساهما بشكل كبير في خفوت وتقزيم الهوية القومية كجزء مكمل أو أرقى في تكوين الهوية الوطنية الفلسطينية. فالهويات الوطنية القطرية هي وليدة نضال وطني قطري فرض على الأمة العربية بعد تجزيئها وتجزيء نضالها. ذلك أن العمل على الارتقاء بالهوية الوطنية القطرية إلى هوية قومية تأخذ بعين الاعتبار الخصائص القطرية هو شرط ضروري وموضوعي لانجاز أهداف النضال الوطني العربي القطري والقومي، وبالذات، النضال الوطني الفلسطيني. ولعل ما يبرر هذا الطرح، هو أن جبهة الأعداء قوية ويحتاج النصر في مواجهتها إلى حشد القدرة العربية والتكامل بين النضالين القطري والقومي.

قيام السلطة الوطنية الفلسطينية كنتيجة للتفاوض مع الأعداء رفع ثقلا كبيرا عن كاهل الأنظمة العربية العاجزة عن تحرير الأرض العربية. ان خفض درجة العداء مع العدو الصهيوني، جرأ بعض الأنظمة العربية فاستضافت بعثات إسرائيلية في بلدها، وأمعنت في التطبيع، حيث كان ذلك في الزمن السابق محرما وخيانة.

وبعد أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية انعكست بعض القيم فلسطينيا وعربيا، فصار التفاوض عقلانيا، والتصالح حكمة، وصار أعداء الأمس أصدقاء اليوم، وحلفاء الأمس أعداء اليوم. وهذا خلق تشويشا وارباكا وتناقضات في مكونات الهوية الوطنية الفلسطينية، وخفف من التناقض بين الهوية الوطنية القطرية الفلسطينية،

التي كانت مناضلة، والكثير من الهويات القطرية العربية الرسمية، إلا أن بقاء جذوة المقاومة والنضال بشتى أشكاله ظل يعطي جذوة الوطنية بعدا مهما في الهوية الوطنية الفلسطينية.

من الواضح أن سؤال الهوية وسؤال السياسة باتا يفترقان في الواقع السياسي الفلسطيني إلى حد التناقض. والسؤال الذي ينشأ في ضوء هذا التناقض هو: هل يمكن إنهاء الصراع من خلال التخلي عن ركيزة أساسية للهوية الجامعة للفلسطينيين، وفك ارتباطها الوثيق بالصراع الوجودي مع الحركة الصهيونية، وبالنكبة ومنتجاتها؟ وعلى وجه التعيين بوصفها متنافية وجودياً مع الهوية العدوانية الصهيونية.

والسؤال الآخر المهم هو، هل بامكان الشعب الفلسطيني بأطره السياسية ومؤسساته الأهلية والرسمية وأفراده، في ظل معطيات الظروف القائمة منذ أوسلو حتى اليوم، أن يتفادى الكثير من الأخطاء التي وقع فيها، والتي خلقت تناقضات وتصدعات وشقوقا في الهوية الوطنية الفلسطينية، والتي من شأنها أن تؤثر على استمرار نضاله وتحقيق كافة أهدافه الوطنية؟

نعتقد أن الجواب نعم، وإن كان صعبا، وذلك بالتأكيد على الثوابت التالية.

١ ـ التأكيد على أن الصراع والتناقض مع اسرائيل سيظل قائما ورئيسيا حتى تتحقق كافة أهداف الشعب الفلسطيني، ولا داع لتخفيف حدة هذا التناقض حتى ونحن نفاوض، فالتفاوض شكل نضالي. وبناء على ذلك يجب رفض التطبيع مع الاحتلال، خاصة على المستوى الشعبي، ويجب وضع برامج وسياسات وآليات تؤكد على استمرار النضال ضد الاحتلال بكل الطرق والأساليب المتاحة والملائمة للواقع المعطى وإرهاصاته، وبما يلائم الظروف القائمة.

٢ ـ يجب أن يعيش الشعب الفلسطيني، جماهيرا وسلطة، مضمونا وشكلا يتلاءمان ووجود هذا التناقض واستمراره. فالنضال وحالة التناقض لا يتعايشان مع حالة البذخ التي بنيت عليها السلطة الوطنية، ولا مع الجيوش البيروقراطية والأمنية التي أنشأتها. فإنجازات إتفاق أوسلو، إذا كان له إنجازات، لا تحتمل الإنتقال إلى حالة دولة بمظاهرها الكاذبة. وواقع الشعب الفلسطيني الاقتصادي يفترض التقشف لا الترف والبذخ. ويتطلب أيضا بناء اقتصاد مقاومة وصمود لا اقتصاد استهلاكي. وفي هذا الاقتصاد يجب ان تكون الأرض هي محور الصراع، وبناء القدرة في الإنسان جوهره، وتنمية القطاعات الانتاجية أحد أهم أركانه، ومقاطعة بضائع الاحتلال شرط تنميتها، وتنمية الثقافة الوطنية ركن أساسي في نضاله للحفاظ على الهوية الوطنية وروح المقاومة وتوحيد قوى الشعب في مواجهة الاحتلال والإحلال.

٣ ـ يجب ألا نسمح، مهما كانت الضغوط والمبررات، بأن ننسلخ عن أهم عامل من عوامل قوتنا، وهو امتدادنا القومي الاستراتيجي. فحتى في أحلك الظروف، كان يجب إقامة علاقة وثيقة مع جماهير وأحزاب وقوى الأمة العربية وأنظمتها السياسية بتوازن خلاق يدعم قدرتنا ولا يغير ثوابتنا. وكان يجب أن تتشكل تحالفاتنا الدولية على أساس استمرار النضال، وبما يكفل تعزيز قدرتنا.

الخاتمة

في دراستنا هذه أشرنا إلى «أن الدراسات السوسيولوجية أثبتت أن لكل جماعة أو أمة مجموعة من الخصائص والميزات الاجتماعية والنفسية والمعيشية والتاريخية التي تولدت عبر تطورها، فخلقت بين أفراد الجماعة انسجاما وتشابها(لا تطابقا) بتأثير هذه الخصائص، وبلورت لهم هوية شكلت ذاتا في مواجهة الآخر»، «فالهوية هي المميز عن الأغيار».

كما أشرنا إلى أن «للإنسان عدة هويات» ابتداء باسمه وانتهاء بتفكيره، مرورا بمصالحه وأحاسيسه، وعلاقاته المتعددة مع الجماعات المختلفة في الجنس أو المهنة أو الجنسية. وهذه الهويات تترتب في أهميتها وبروزها حسب الظروف والتطورات. لكن هوية الإنسان الشاملة والأرقى هي الهوية الوطنية، وهي لا تلغي الهويات الجزئية وإنما تعطيها لونا شاملا ووعيا أرقى وتهمش التناقضات الناجمة عن وجودها. وبذلك، ورغم تعبير الهوية الوطنية عن الوحدة، فهي تعبر أيضا عن تنوع وتعدد في داخلها، وهذا، في الحياة الإجتماعية الإنسانية، يشكل ظاهرة صحية.

وقلنا أن للشعب الفلسطيني هوية وطنية تشكلت أثناء نضاله التحرري، وهي حسب اعتقادنا من أرقى الهويات وأنضجها؛ لأنها ولدت وتبلورت وتطورت واستمرت في خضم النضال الوطني خلال قرن، ضد واحدة من أشرس الهجمات التي عرفت في التاريخ البشري من أجل نفي هوية وإحلال أخرى مكانها على نفس الأرض. ولقد كان للنسيج الثقافي القيمي الفلسطيني أثر أكبر من الجغرافيا عليها، فمتنها وصلبها وتطور واغتنى وأغنى الهوية في خضم النضال ودم الشهداء والجرحى، وعرق وتضحيات الأحياء، وألم المعاناة الشاملة والمتعددة. بيد أن الهوية الوطنية الفلسطينية رغم ذلك ليست عصية على الخفوت والإنقسام والإجتزاء والتغريب والإنطماس أو الغياب عن ساحة الفعل والتأثير لأنها تتأثر، ككل الهويات الوطنية، بالأزمات والتخاذل عن الحقوق، والرضوخ للأعداء. فالهوية الوطنية تقوى وتتعزز حتى في ظل الهزيمة بالرفض والصمود والتضحية، وتذوي وتضعف حتى في ظل الإنتصار، بالاقصاء وتعزيز المصالح الفئوية، والفساد والتشرذم.

لقد ابتليت أمم وقوميات بالتخلف أو بالتشوه البنيوي، أو بالإنقسام الطائفي، أوالإثني، أوالتفاوت الطبقي الحاد، أو من بعضها او بها مجتمعة، فعانت هوياتها الوطنية من الإنقسام والتشرذم. لكن الشعب الفلسطيني ظل موحدا. وأدى نفيه من وطنه وخسارته موارده الإقتصادية إلى تخفيف حدة التناقضات الطبقية في صفوفه.

وساعد على ذلك أيضا بقاء الشعب الفلسطيني بلا سلطة، حيث جرى اضطهاده من سلطات ليست منه. فساهم كل ذلك في تعزيز وحدته ووحدة هويته الوطنية التي خالجها قليل من الضعف بسبب التناقضات السياسية والتبعيات الفكرية والأيديولوجية. إلا أنه وفي ظل استمرار نضاله الوطني على أساس برنامج وطني تغلب على هذه الإنقسامات، وحافظ على وحدته ووحدة هويته.

من زاوية أخرى، الهويات فوق الوطنية، وأشكالها عدة، ثقافية، وأيديولوجية، وجهوية ودولية، لا تعطي في العادة أهمية للوحدة على أساس برامج للنضال الوطني ولكنها تكون ملموسة الاثر. هي عامل مقسم وخطير، وخطورتها كبيرة أثناء النضال وبعد الإستقلال. وفي واقعنا العربي، يجب ألا تعني الاستقلالية الإنغلاق القطري، كما أن القومية لا تعني بالضرورة التبعية لنظام قطر عربي آخر.

التخلي عن أهداف الشعب المعلنة، خاصة أثناء النضال، هو أكبر خطر على الهوية الوطنية، لذلك شاهدنا الشعب الفلسطيني يعيش أخطر تراجع في وحدته ووحدة هويته بعد اتفاق أوسلو، وتراجع زخم نضاله الوطني. لقد همش هذا الاتفاق أكثر من مليون فلسطيني صمدوا في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، وهنالك خطر على هويتهم الوطنية، كما همش أكثر من خمسة ملايين فلسطيني يعيشون في الشتات والمهجر. والأخطر أنه خلق سلطة مشوهة وعاجزة، وشاب واقعها بعض الفساد والترهل. وكان الشرخ فيما بين غزة والضفة أخطر انقسام شهده الشعب الفلسطيني؛ لأنه انقسام جغرافي معزز بانقسام برنامجي وأيديولوجي. ومن الواضح أن أي تغيير في مضامين الثوابت الوطنية، وأهمها حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، سيكون له أكبر الأثر على الهوية الوطنية الفلسطينية.

إن أهم سلاح امتلكه الشعب الفلسطيني أثناء نضاله التحرري، هو ثقافته الوطنية، وهي عندما تخفت أو تتراجع، وبغض النظر عن الأسباب، سيشكل ذلك اخطر عامل سلبي يواجه هوية الشعب الفلسطيني ومصيره. فلكي ندحض مقولة «الكبار يموتون والصغار سينسون»، يصبح السؤال عن برنامج حفظ الهوية الوطنية الفلسطينية مشروعا.

إذا كان لكل شعب من الشعوب خصائصه المميزة له التي تجعل منه شعباً في مقابل شعب آخر، وهي ميزة تنطبق على الشعب العربي الفلسطيني مثلما تنطبق على أي شعب آخر، فإن للفلسطينيين خصوصية تشكل قيمة مضافة لهويتهم الوطنية. تتمثل خصوصية الهوية الفلسطينية في أن تبلورها ارتبط بمواجهة نكبة تعرضوا لها من طرف غزو أجنبي استهدفهم في وجودهم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي (الحضاري والإنساني بشكل عام). وعليه، يصح القول أن هذه الهوية تشكلت في خضم صراع مرير خاضه هذا الشعب لإثبات وجوده في هذه المعركة القاسية وغير المتكافئة مما جعل من المقاومة - في طور تشكل الهوية الوطنية الفلسطينية- إطارا ناظما لها. وأكثر من ذلك، يمكن القول ان استمرار الصراع دون تمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق حقوقه الوطنية، لا يزال يجعل من المقاومة شرطا لازما لوطنية الهوية، وذلك على نحو يختلف عن المعنى المعروف للهوية الوطنية/ القومية لدى الشعوب والأمم الأخرى، والذي لا يرتبط بالضرورة بمفهوم المقاومة